دور التحليل الائتماني في ضمان تسديد القروض وفوائدها في البنوك التجارية اليمنية
(دراسة على البنوك العاملة في حضرموت)

حمزة عبد الحكيم لرضي
قسم العلوم الاقتصادية-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة عدن-اليمن
DOI: https://doi.org/10.56807/buj.v4i2.264

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يلعبه التحليل الائتماني في ضمان تسديد القروض وفوائدها في البنوك التجارية اليمنية، وكذا الوقوف على المعوقات والصعوبات التي تواجه البنوك التجارية في حل مشكلات تسديد القروض وفوائدها، وتقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي من الممكن أن تسهم في رفع كفاءة البنوك في تحصيل قروضها.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استمارة استبيان وجهت إلى أفراد عينة الدراسة من مديري وموظفي إدارات الائتمان والاستثمار ذوي العلاقة المباشرة في اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي، وتم تحليل البيانات من خلال استخدام أسلوب التحليل الإحصائي SPSS

وقد توصلت الدراسة إلى أن إدارة التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية اليمنية لا تتخذ قرارات بمنح التسهيلات الائتمانية بصورة عشوائية؛ وإنما تعتمد على مجموعة من المؤشرات، مثل: المؤشرات المالية، والمحاسبية، والتسويقية، والاقتصادية والأخرى، ويمكن القول إنه إذا كان قرار إعطاء القروض للعملاء ينطوي على درجة من المخاطرة، فإن إدارة القروض باعتمادها على هذه المجموعة من المؤشرات تعمل على تقييم أهلية العملاء للحصول على القروض وتحديد قدرتهم على سداد القروض.

Abstract

The role of credit analysis in ensuring repayment of loans ,and interst in Yemeni Commercial Banks. The study aims to identify the role played by the credit analysis to ensure repayment of loans, and benefits in the Yemeni Commercial Banks ,as well as the standing on obstacles and difficulties which faced the commercial banks in resolving a set of recommendations and suggestions which contribute to rise the efficiency of banks in the procurement of loans

In order to achieve the aims of the study ,questioner has designed to declaim study participants consisting of managers, officers of credit department's ,and investment. Who has a relationship of making decisions with granting of credit bank, and analysis the data through using a method of statistical analysis SPSS.

The study reaches in to a series of results: The credit facilities management in Yemeni Commercial Banks doesn't make decision in granting of credit facilities by a randomly way. But it depends on a set of indications, such as financial, accounting, markting, economic, and others. It can be said that, if the decision of giving loans to the customers involving a degree of risk the loan administration's by depending on these series of indicators working on evaluate the clients eligibility to get loans ,and determine their ability to repay them.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

أولًا- المقدمة

تتزايد أهمية التحليل الائتماني Credit Analysis في عصرنا الحاضر، وذلك باعتباره أداة مهمة لتخفيض الخسائر التي تتحملها المصارف التجارية بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة، وقد بدأ التركيز على هذا النوع من التحليل منذ بداية السبعينيات، وهي الفترة التي شهدت تعثر اثنين من أهم المصارف العاملة في الغرب، أحدهما هو بنك (فرانكلين) الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد خسر مبلغ (40 مليون دولار) أي ما يعادل 1/4 رأسماله تقريبًا، مما ترتب عليه إعلان بنوك مدينة نيويورك قاطبة الامتناع عن تسديد حساباتها كل للآخر إلى أن تم عقد اجتماع تمت من خلاله تسوية الحسابات المتبادلة، أما المصرف الآخر فهو بنك (هاسيت) في ألمانيا، فقد حقق خسائر كبيرة اضطر على إثرها إلى التوقف كليًا عن الاستمرار.

فالقروض المتعثرة مشكلة خطيرة تواجه المصارف في أعمالها؛ حيث تؤدي إلى تجميد جزء مهم من أموال المصرف نتيجة عدم قدرة العملاء الحاصلين عليها على سداد أقساطها وفوائدها، وتعرض المصرف المانح لها لخسائر تتجاوز عائد الفرصة البديلة للاستثمار، وإلى خسارة حقيقية مادية تتمثل في هلاك الدين وفوائده، خاصة إذا لم تكن هناك ضمانات مادية كافية يمكن تسييلها بالبيع والحصول على ثمنها لسداد القرض الممنوح من المصرف للعميل المتعثر في السداد، فضلا عما يسببه الدين المتعثر من تقليل معدل دوران الأموال لدى المصرف، ومن ثم تخفيض القدرة التشغيلية لموارده وإنقاص أرباحه وزيادة خسائره.

وفقًا لذلك تحتوي الدراسة ثلاثة فصول، الأول يتمثل بالإطار العام للدراسة، والفصل الثاني يشمل الإطار النظري للدراسة، وينقسم إلى مبحثين الأول (التحليل الائتماني) يحتوي (مفهومه وأهدافه وأدواته، ومخاطر منح الائتمان المصرفي وطرق معالجتها)، والثاني (مؤشرات التحليل الائتماني وأشكال سداد القروض)، ويحتوي (مؤشرات التحليل الائتماني، معايير منح الائتمان، إجراءات منح الائتمان المصرفي وأشكال سداد القروض، العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني)، أما الفصل الثالث فقد خصص للإطار العملي للدراسة، وتختم الدراسة بتقديم عدد من الاستنتاجات والتوصيات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

ثانيًا- مشكلة الدارسة:

يعتبر التحليل الائتماني خطوة ذات أهمية للبنوك، ولا يقتصر دوره في جانب تقييم الأداء فقط؛ بل يتعدى ذلك إلى جوانب عدة. وعليه تدور مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1- ماهي المفاهيم النظرية المتعلقة بالتحليل الائتماني؟ وما مؤشرات التحليل الائتماني في أشكال سداد القروض؟

2- ما دور التحليل الائتماني في ضمان تسديد القروض وفوائدها في البنوك التجارية؟

ثالثًا- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة كون اتخاذ قرارات منح الائتمان للعملاء يتضمن مخاطر متعددة، وخاصة ما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية المباشرة التي تدفع للعملاء نقداً، ومن ثم فهي تؤثر بشكل مباشر على سيولة البنك ونتيجة أعماله، حيث إن قرارات القروض غير المدروسة والمخالفة للسياسات الائتمانية قد تعرض البنك لأوضاع مالية صعبة تؤدي به إلى التصفية، وكذلك تظهر أهمية الدراسة كونها دراسة ميدانية لمعرفة المؤشرات التي تستخدمها البنوك التجارية اليمنية لضمان قدرة سداد القروض من قبل العملاء في محافظة حضرموت الساحل. وفي فروع البنك اليمني للإنشاء والتعمير، وفرع البنك التجاري اليمني بشكل خاص.

رابعًا- أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على ماهية التحليل الائتماني ومؤشراته في ضمان تسديد القروض وفوائدها.
- دراسة الدور الذي تلعبه مؤشرات التحليل الائتماني في ضمان تسديد القروض وفوائدها في محافظة حضرموت الساحل.

خامسًا- فرضيات الدراسة: بغرض تحقيق الهدف الأساسي للدراسة تم صياغة الفرضيات على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات التحليل الائتماني وتسديد القروض وفوائدها، وتتفرع عن هذه الفرضية الرئيسة عددًا من الفرضيات، وهي كالتالي:

الفرض الأول: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات المالية والمحاسبية وتحديد مقدرة العميل المصرفي على سداد القرض.

الفرض الثاني: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات التسويقية وتحديد قدرة العميل على سداد القروض.

الفرض الثالث: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الاقتصادية وتحديد قدرة العميل المصرفي على سداد القروض.

الفرض الرابع: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الوصفية (شخصية العميل) وتحديد قدرة العميل المصرفي على سداد القروض.

الفرض الخامس: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الأخرى (الضمانات – مشروعية غايات القروض

– تحديد أهلية العميل) وقدرة العميل المصرفي على سداد القروض.

سادسًا- منهج الدراسة:

بناءً على طبيعة الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي في إطارها النظري، والتحليلي في دراسة أهمية التحليل الائتمانية ودوره في ضمان تسديد القروض وفوائدها في البنوك التجارية اليمنية عينة الدراسة.

سابعًا-الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة كالآتي:

1- **دراسة** (أنجرو، 2007) والموسومة بـ: **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض** – بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري كنموذج.

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف والتعرف على أوجه القصور الموجودة التي تؤدي إلى ظهور مشكلة الديون والتسهيلات الائتمانية المتعثرة، وبالتالي سعت هذه إلى تقديم بعض المقترحات، وذلك للوقاية من أخطار الديون المتعثرة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومن أهمها: عدم طلب المصرف من مقدمي طلبات الاقتراض إرفاقها بقوائم مالية مدققة ومراجعة من قبل محاسب قانوني وعلى مدار عدة فترات محاسبية، وعدم طلب أي بيانات ومعلومات دورية عن العميل، وأيضًا اقتصار تركيز المصرف فقط على الضمانات إلا أن الضمانات لا تصلح ولا تعتبر أساساً كافياً لمنح الائتمان من عدمه.

2- دراسة (العمار، 2013) والموسومة بـ: **دور التحليل الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي**-دراسة ميدانية على المصرف التجاري السوري في محافظة اللاذقية.

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من وجود نظام معتمد للتحليل الائتماني لدى المصرف التجاري السوري، ومدى كفاءة التحليل الائتماني في المصرف التجاري للحد من حجم المخاطر الائتمانية المرتبطة بمنح القروض، حيث اعتمد الباحث في القسم النظري على المنهج الوصفي، كما تم الاعتماد على الدراسة الميدانية في الجانب العملي للتعرف على واقع الدراسات التي يجريها المصرف التجاري السوري قبل منح القروض والتسهيلات.

وتوصلت الدراسة إلى عدم شمولية نظام النظام التحليل الائتماني لدى المصرف التجاري السوري ولاسيما ما يتعلق بالنسب المالية المستخدمة في عملية التحليل، واعتماد منهج التنويع للتخفيف من المخاطر المرتبطة بمنح الائتمان، وتركيز المصرف على الضمانات العينية والشخصية من أجل منح القروض، ويغفل التحليل الائتماني التعرف على الغاية من منح القرض، وكذلك تاريخ التعاملات المصرفية لطالب الائتمان مع المصارف الأخرى.

3- **دراسة** (فخاري، 2017) والموسومة بـ: **دور أدوات التحليل الائتماني في تجنب مشكلة تعثر الائتمان البنكي**-دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل إحدى المشاكل التي تواجه العمل البنكي المتعلق بمشكلة التعثر الائتماني وتفادي الوقوع في مخاطرة وتجنب آثارها السلبية على ربحية واستمرارية البنوك، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى اعتماد البنوك التجارية العمومية الجزائرية على عملية التحليل الائتماني التقليدي مع افتقارها للأساليب الحديثة في حين أن اعتماد البنوك الخاصة كان على الطريقتين.

4- **دراسة** (عيسى 2017) والموسومة بـ: **أثر استخدام مؤشرات التحليل الائتماني في تقليل المخاطر المصرفية:** دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم مؤشرات التحليل الائتماني التي تستخدمها المصارف السودانية في تقليل المخاطر المصرفية، واستخدمت المنهج الوصفي وأداة الاستبيان في جمع البيانات من عينة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير بين مؤشرات التحليل الائتماني في تخفيض المخاطر المصرفية. كما أن مؤشرات التحليل الائتماني تسهم في تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية في السودان.

5- **دراسة** (عريوة، 2018) والموسومة بـ: **دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية**

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص ومعالجة مظاهر تعثر القروض في المصارف التجارية، وتنشيط عملياته مؤكدة على ضرورة تهيئة البنوك لمواجهة أوضاع المؤسسات المتعثرة من خلال ابتكار تقنيات تحليل إستراتيجية من شأنها التنبؤ بمظاهر الفشل والنجاح مبكرًا، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى أن القروض المتعثرة تحتاج إلى معالجة متقدمة ضمن أطر منهجية، ورعاية خاصة إذ إن ندرة الكفاءات المصرفية المؤهلة سوف يزيد من درجة احتمالية تعثر القروض المصرفي، كما تزداد كفاءة محفظة التسهيلات الائتمانية في الحد من تعثر القروض المصرفية بزيادة درجة تصنيفها إلى شرائح فضلا عن تحديثها بشكل دوري، ورصد أي تغيير سلبي يحدث على نشاط العميل.

6- **دراسة** (أبو الرب 2019) والموسومة بـ: **أثر التحليل الائتماني في قرار منح التسهيلات المصرفية في البنوك الكويتية**-بنك الكويت الوطني "نموذجا"

تهدف هذه الدراسة لبحث السياسات الائتمانية للمصارف الكويتية وأثر هذه السياسات على قرار منح التسهيلات المصرفية وعلاقة ذلك بعملية التنمية الاقتصادية والاستثمار، وتهدف الدراسة أيضا لبيان أهمية التحليل الائتماني والتحليل المالي لبيانات العميل المالية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتصميم استبانة اشتملت على أسئلة تغطي المحاور الرئيسة الثلاثة، وهي: (السياسات الائتمانية، التحليل الائتماني للعميل، والتحليل المالي).

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك دورا مهما للسياسات الائتمانية والتحليل الائتماني للعميل والتحليل المالي في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الكويتية، وقد أجمع أفراد عينة الدراسة بأن لكل متغير من المتغيرات الثلاثة دورا مهما ذا دلالة إحصائية في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الكويتية.

7- **دراسة** (السوداني 2019) والموسومة بـ: **أثر التحليل الائتماني على أداء أنشطة المصارف التجارية** دراسة تحليلية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار.

The bank credit is one of the most important banking activities performed by commercial banks and the returns generated by that represent the main axis of the resources of a bank as well as the effects on the overall secreted by the sectors of the economy , and without bank credit and the bank loses its main function The research aims to find out the impact of credit analysis on the performance of the activities of commercial banks in Iraq by selecting an effect on the activity of the Bank of the Middle East Iraqi investment for the period 2010-2008 through the use of a range of financial indicators and the Baptist on the financial statements of a group indicators of liquidity , profitability , durability head money and a set of indicators borrowers in addition to statistical methods were used simple linear regression model to measure the impact.

التعليق على الدراسات السابقة:

وجد الباحث أن أغلب هذه الدراسات ركزت على استخدام التحليل الائتماني في البنوك والمصارف التجارية، وبعضها ركزت على استخدام أساليب التحليل التقليدي من خلال استخدام أسلوب النسب المئوية للتنبؤ بالتعثر، ومعظم هذه الدراسات أجريت خارج إطار الجمهورية اليمنية.

لذا سوف يحاول الباحث دراسة وتحليل مشكلة الدراسة من جوانب أخرى لم تتطرق إليها الدراسات السابقة المماثلة في هذا الجانب (وهي دراسة أثر التحليل الائتماني في ضمان تسديد القروض وفوائدها في البنوك التجارية اليمنية العاملة في حضرموت)، وهي فجوة معرفية لم تتطرق لها أي من الدراسات السابقة، وسيتم دراسة المشكلة المتمثلة في أن للتحليل الائتماني أهمية ولا يقتصر دوره في جانب تقييم الأداء بل يتعدى ذلك إلى جوانب عديدة.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: التحليل الائتماني

أولًا- مفهوم التحليل الائتماني: يقصد بالتحليل الائتماني عمل الدراسات اللازمة لتحديد العوامل التي قد تؤدي إلى عدم مقدرة المقترض على سداد القرض. وبناء على ذلك فإن دراسة الائتمان: "هي دراسة تحليل وتقييم المخاطر التي تحيط بحالة ائتمانية بذاتها؛ وذلك من أجل المساهمة في توفير التمويل اللازم لنشاط بعينه أو حالة ائتمانية بذاتها، وهذه الدراسة يجب أن تمكن المحلل الائتماني من تحديد الجزء الخاص بالمخاطر التي يستطيع، أو قد يرغب البنك في تمويله وتقبله وتحديد الجزء الآخر من المخاطر التي يجب على أصحاب المشروع تحمله من مواردهم الخاصة"(**فهمي، 2005: 5**).

وعلى ذلك يمكن القول بأن الغرض الأساسي من تحليل الائتمان هو: تحديد قدرة ورغبة المقترض على سداد القرض المطلوب بالشروط المحددة في عقد الائتمان. ويقوم المختصون بتحليل الائتمان بدراسة ليس فقط البيانات التاريخية عن المقترض ومركزه المالي؛ بل أيضاً محاولة التنبؤ بالوضع الذي سوف يكون عليه المقترض في المستقبل، فالماضي قد يعطي دلالة على المستقبل ولكنه ليس كل المستقبل، ولذلك فإنه من الأفضل تحليل الظروف المستقبلية سواء كانت خاصة بالمقترض أو بالظروف الاقتصادية حتى يمكن أن تقرر ما إذا كان من الأفضل منح القرض أم لا(**بتصرف: عناد، 2010: 120**).

ولأغراض هذه الدراسة يرى الباحث إعطاء التعريف الآتي للتحليل الائتماني: هي العملية التي من خلالها يسعى المحلل المالي إلى التأكد من قدرة العميل على تسديد ما بذمته عندما يحين موعد الاستحقاق، وتحديد مدى حاجته إلى الائتمان المطلوب.

ثانيًا- أهداف التحليل الائتماني: يهدف التحليل الائتماني إلى تحقيق إحكام الرقابة الفعالة على عملية منح الائتمان المعد بشكل دائم ومستمر، وذلك من خلال العناصر التالية: **(عبدالله، 2002: 22)**

- وضع مبادئ وأسس تطبق في قرارات الإقراض أو قرارات منح الائتمان.
- وضع وتطبيق سياسة ائتمانية فعالة مثلاً: تقرير شروط الائتمان العادية للعملاء ووضع حدود قصوى (سقوف) لمديني أو عملاء البنك ككل.
- تقسيم الائتمان للعملاء الأفراد في تقرير ما إذا كان يجب منحهم الائتمان أم لا؟
-الإدارة التشغيلية لدورة الائتمان، أي المطالبات ووسائل التحصيل والرقابة على الاستلام.
-مراقبة الجدارة الائتمانية وحدود الائتمان بالنسبة للعملاء.
- ترتيب طرق آمنة للتحصيل إذ لا يمكن منح الائتمان دون مخاطرة غير مقبولة.
- الرقابة المستمرة للمدينين وللديون المعدومة إزاء السياسة الائتمانية وأهداف أخرى.
- وضع نظام لرقابة الائتمان والإبقاء عليه.

كما يهدف التحليل الائتماني بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، وبكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة؛ وذلك بقصد تحديد مواطن القوة والضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل الائتماني لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة **(لسلوس، 2004: 16)**.

ويمكن بشكل عام حصر أهداف التحليل الائتماني في الجوانب التالية: **(كراجة، 2000: 143)**.

-التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.
-معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض.
-تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.
- الحكم على كفاءة الإدارة.
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم.

ويعد التحليل الائتماني أدق مرحلة في عملية منح القروض المصرفية التي بواسطتها يعبر عن الثقة التي قد تنشأ بين الدائن والمدين، وتحقق مصلحة كل منهما في هذه العملية عن طريق توافق هذه الرغبة والحاجة بين من تتوافر لديه الأموال ومن يحتاجها.

لذا يستحوذ موضوع التحليل الائتماني لدى البنوك على أهمية كبيرة؛ حيث بواسطته يستعلم عن العملاء ومراجعة وتقويم طلباتهم الائتمانية، ويساعد في اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة من قبل الإدارة المصرفية.

ثالثًا- أدوات التحليل الائتماني: أدوات التحليل الائتماني هي البيانات المالية التي يقوم المحلل المالي بإجراء عمليات التحليل المالي عليها، وتتكون هذه البيانات المالية من ثلاث قوائم رئيسة، وترفق بها بعض الإيضاحات أو الجداول المكملة، وهذه القوائم:

1- **قائمة المركز المالي (بيان الميزانية العمومية):** تتناول الميزانية العمومية أصول الشركة سواء كانت أصول متداولة أو أصول ثابتة يقابلها المطلوبات أو الخصوم سواء كانت متداولة أو طويلة الأجل وحقوق الملكية، وتتمثل مصادر الأموال في المطلوبات وحقوق الملكية أما الأصول فتمثل استخدامات الأموال.

2- **قائمة الدخل (بيان الأرباح والخسائر والأرباح المحتجزة):** إن قائمة الدخل – أو قائمة المكاسب كما يطلق عليها البعض أحياناً – هي التقرير الذي يقيس مدى نجاح عمليات المنشأة في فترة زمنية معينة، ويستخدم في دنيا الأعمال والاستثمار في تحديد ربحية المنشأة وقيمة الاستثمار بها وقدرتها الائتمانية.

وتكتسب قائمة الدخل أهمية كبيرة كونها توفر للمستثمرين والدائنين المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل؛ حيث تساعد هذه التنبؤات المستثمرين على تقدير القيمة الاقتصادية للمنشأة، كما تساعد الدائنين على تحديد احتمال استرداد حقوقهم بالمنشأة.

3- قائمة مصادر الأموال واستخداماتها (التغيرات في المركز المالي). توضح هذه القائمة المصادر التي حصلت منها الشركة على الأموال، مع بيان أوجه استخدام هذه الأموال خلال الفترة المالية (سنة)، وهي في حالة إعدادها بدقة لعدة سنوات يمكن أن يستفاد منها في سياسات التمويل، وكذلك يستفاد منها عند إعدادها وفقاً للمدخل النقدي (قائمة التدفقات النقدية) كأداة جيدة من أدوات تحليل الائتمان.

4- قائمة المركز المالي (بيان الميزانية العمومية):

5- قائمة مصادر الأموال واستخداماتها (التغيرات في المركز المالي): وما ينبغي التأكيد عليه أنه لضمان إعطاء نتائج دقيقة وسليمة للتحليل الائتماني يجب أن يستند على قوائم مالية تحوي على بيانات حقيقية وصحيحة. **(Donald E, 2005: 124)**

رابعًا- مخاطر منح الائتمان المصرفي وطرق الحد منها: تتمثل مخاطر تقديم القروض في عدم تأكد المقرض من قيام الزبون (المقترض) بسداد القروض مع الفوائد المترتبة عليه في المواعيد المتفق عليها؛ لذلك تهتم إدارة المصارف بتحديد

حجم المخاطر المحيطة بالقرض وطبيعتها إلى أقصى قدر ممكن؛ لأنها تمثل إحدى الأسس التي يعتمد عليها المصرف في تحديد شروط الإقراض، لذا فإن مفهوم المخاطر الائتمانية تعرف بأنها: "تلك المخاطر المفترضة والمتمثلة في عدم تأكد المقرض (البنك) من قيام المقترض (العميل) بسداد القرض الذي حصل عليه في موعد استحقاقه" (**طارق، 2007: 443**)

ومن صور مخاطر منح الائتمان المصرفي ما يلي:

أ ـ المخاطر المتعلقة بالعميل: تنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملاءته المالية، وسمعته الاجتماعية، ووضعه المالي، وسبب حاجته إلى الائتمان، والغرض من هذا الائتمان.

ب ـ المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل: إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل بحيث إن لكل قطاع درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.

ج ـ المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله: تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل.

دـ المخاطر المتعلقة بالظروف العامة: ترتبط هذه المخاطر بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها.

هـ ـ المخاطر المتصلة بأخطاء البنك: ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان على متابعة العميل والائتمان الممنوح له.

و-المخاطر المتصلة بالغير: ترتبط هذه المخاطر بأحداث أو أمور خارجة عن إرادة كل من العميل طالب الائتمان والبنك كإفلاس أحد العملاء المهمين للبنك (**الحيالي، 2007: 39**).

طرق معالجة المخاطر الائتمانية: بعد قيام المصرف بتقدير نوع وطبيعة المخاطر التي قد تترتب على إقراض عميل ما، تأتي المرحلة التالية التي تتمثل في اقتراح بعض الإجراءات الوقائية لكيفية التعامل مع هذه المخاطر ومواجهتها بهدف التغلب عليها وتقليل آثارها السلبية المتوقعة على نتائج القرار الائتماني، **وفيما يلي بعض هذه الأساليب:**

أ. بالنسبة للمخاطر المرتبطة بالعميل يمكن التحكم بها بتحرير اتفاق شرطي يعطي المصرف الحق في وضع قيود على قدرة المقترض في اتخاذ بعض القرارات التي يرى المصرف أنها قد تؤثر في قدرة العميل على رد الائتمان الذي تم منحه له. ومن الأمثلة على تلك القيود اشتراط ضرورة الحصول على موافقة المصرف إذا ما قررت المنشأة الحصول على قروض إضافية مستقبلاً، كذلك قد يضيف شرطاً آخر ينص على إن مخالفة العميل لأي شرط من شروط الاتفاق يعني حق المصرف في إلزامه بسداد القرض وفوائده فور وقوع المخالفة، ويطلق على هذا البند الإضافي شرط الإسراع في استرداد مستحقات المصرف.

ب ـ استيفاء الضمانات التي تلائم كل حالة ائتمانية، وذلك حين تسفر مؤشرات الدراسة عن أهمية استيفاء هذه الضمانات؛ حيث إن المصدر الأول للوفاء بالالتزامات يكون من الإكمال الناجح للمشروع، الذي يعني سيولة نقدية إيجابية كافية لسداد المصرف يكون للمصرف الحق في اتخاذ الإجراءات للتصرف في الأصل الموضوع ضماناً (**Mash,2004: 84**)

ج ـ يمكن التحكم في المخاطر المرتبطة بالمصرف مانح الائتمان عن طريق تعزيز نظم الرقابة والمتابعة داخل المصرف بهدف منع وقوع الأخطاء واكتشافها في وقت مناسب ووضع الإجراءات الوقائية الملائمة، وسلامة التطبيق للضوابط الخاصة بمنح كل نوع من التسهيلات الائتمانية المختلفة.

د ـ فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بالظروف العامة، مثل مخاطر إرتفاع أسعار الفائدة في المستقبل والتي تظهر بوضوح بالنسبة للقروض ذات الآجال الطويلة، فإنه يمكن التغلب على هذا النوع من المخاطر بالاتفاق مع العميل على استبدال القرض طويل الأجل الذي يطلبه بقرض قصير الأجل يتجدد لعدد من المرات يحمّل بسعر فائدة يتماشى مع المستويات السائدة عند إجراء التجديد. كما يمكن للمصرف أيضاً الاتفاق مع العميل على سعر فائدة متحرك أو ما يسمى بتعويم سعر الفائدة؛ حيث يتم ربط سعر الفائدة على القرض بمعدل آخر، مثل الحد الأقصى لمعدل الفائدة الذي يحدده المصرف على نوع معين من الودائع، فإذا ما ارتفع الحد الأقصى المقرر على تلك الودائع يتم رفع معدل الفائدة على القرض بالنسبة نفسها. وبالنسبة لمخاطر التضخم فيمكن تجنبها جزئياً بالاتفاق مع العميل على سداد الفائدة مقدماً، أو سداد قيمة القرض على دفعات.

هـ ـ تلجأ المصارف في حالة التسهيلات كبيرة الحجم أو ذات المخاطر المرتفعة إلى نقل المخاطر إلى أطراف أخرى؛ حيث يتم طلب مشاركة مصارف أخرى في تقديم هذه التسهيلات تحت ما يسمى بالائتمان المشترك (**هندي، 2003: 230**).

ومما سبق يتضح أن من طرق معالجة المخاطر ما يلي:

اتخاذ بعض القرارات التي يرى المصرف أنها قد تؤثر على قدرة العميل على رد الائتمان الذي تم منحه له، ومن أمثلة تلك القيود أن مخالفة العميل لأي شرط من شروط الاتفاق يعني حق المصرف في إلزامه بسداد القرض وفوائده فور وقوع المخالفة، واستيفاء الضمانات، فإذا فشل العميل في الوفاء بالتزاماته يكون للمصرف الحق في اتخاذ الإجراءات للتصرف في الأصل الموضوع ضماناً، وتعزيز نظم الرقابة

والمتابعة داخل المصرف بهدف منع وقوع الأخطاء واكتشافها في وقت مناسب ووضع الإجراءات الملائمة.

المبحث الثاني: مؤشرات ومعايير وإجراءات منح الائتمان وأشكال سداد القروض

أولًا- مؤشرات التحليل الائتماني:

يعتبر التحليل المالي للبيانات المحاسبية المنشورة، الوسيلة التي تمكن رجال الأعمال من استنباط مجموعة من المؤشرات المالية عن أنشطة الشركة مُصدرة البيانات. ويقوم التحليل المالي أيًّا كانت صورته على منهج المقارنة؛ لذا تتعدد أساليبه حسب اتجاه وطبيعة ومجال المقارنة على النحو التالي: **(مطر، 2010: 25)**

التحليل الرأسي: في هذا النوع من التحليل يتم المقارنة بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها؛ لتظهر محصلة هذه المقارنة في صورة نسب مئوية، كأن تنسب تكلفة المبيعات في قائمة الدخل مثلاً إلى قيمة المبيعات في نفس القائمة أو تنسب قيمة كل بند من الأصول المتداولة في الميزانية إلى مجموع الأصول في الميزانية نفسها.

التحليل الأفقي أو تحليل الاتجاهات: تلجأ المنشآت إلى تحليل الاتجاهات لتلافي سمة الجمود وذلك بدراسة حركة البند أو النسب المالية على مدار عدة فترات مالية للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة البند أو النسبة على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة، كالمقارنة مثلاً بين صافي الربح على مدار عدة سنوات سابقة أو مقارنة نسبة التداول للشركة في نهاية العام الحالي بنسبة التداول في نهاية العام السابق.

ويتخذ تحليل الاتجاهات شكل التحليل المالي الأفقي للبيانات المالية المنشورة للمنشأة على مدار عدة فترات مالية متتالية تمتد مثلاً من 5 – 10 سنوات، وتعامل السنة أو الفترة المالية الأولى كسنة أساس يتم بعد ذلك إظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية في الفترات المالية التالية في شكل نسبة مئوية من قيمته في سنة الأساس.

النسب المالية ودورها في التحليل الائتماني(الشيخ، 2008: 9) : يعتبر هذا الأسلوب مرادفاً للتحليل الرأسي؛ إذ تتم مقارنة الأرقام في القوائم المالية للفترة المالية نفسها. كما يمكن أن تتم المقارنة بين رقمين يرتبطان معاً بعلاقة سببية، وتكون حصيلة المقارنة نسبة مئوية وبموجب العلاقة السببية بين حسابات أو بنود القوائم المالية يمكن اشتقاق عدد كبير من النسب المالية التي يمكن للمحللين استخدامها كمؤشرات في تقييم أداء الشركات وأوجه نشاطاتها المختلفة. ويقصد بالنسبة المالية نسبة رقم معين من أرقام القوائم المالية إلى رقم آخر من أرقام نفس القائمة أو من قائمة ثانية بحيث يكون أحدهما مقاماً والثاني بسطاً يرتبطان معاً بعلاقة سببية.

وعند إجراء التحليل للنسب المالية يجب أن يقوم مسئول الائتمان بعدة إجراءات حول مدلول النسبة لمراعاة تفسيرها التفسير السليم بحيث يضع عدة تساؤلات حول حساب النسبة التي توصل إليها، ومن تلك الأسئلة مثلاً: حساب النسبة وماذا تعني النسبة حرفياً؟ وماذا يعني حدوث تغيير في النسبة؟ وما هو المعيار الذي يتم المقارنة به؟ وما هي القيود المفروضة على المؤشر المالي؟

ويمكن تقسيم النسب إلى خمس مجموعات رئيسة على النحو الآتي:

1- نسب السيولة وتستخدم كمؤشرات لتقييم القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.

2- نسب الربحية وتستخدم لتقييم القدرة على توليد الأرباح.

3- نسب إدارة المديونية وتستخدم لتقييم سياسة التمويل ودرجة المخاطرة التي يتحملها المساهمون والدائنون بسبب تلك السياسة.

4- نسب إدارة الأصول وتستخدم لتقييم الكفاءة في استخدام الشركة لمواردها المالية وأصولها المختلفة.

5- نسب السوق.

مما سبق يمكن ملاحظة الآتي:

- إن الهدف من تحليل النسب هو التعرف على القوى الداخلية للمؤسسة في إنجاز أنشطتها المختلفة، وكذلك للمقارنة على مستوى الصناعة، وهي في العموم مؤشرات مختلفة متعلقة بمختلف العمليات، تساعد في تقوية عملية التقييم، والتعرف على مدى انعكاسها على جوانب القوة والضعف في المؤسسة.
- يمنح أسلوب النسب مرونة كافية للمهتم بتقييم الأداء في أن يختار النسب التي تناسب وجهة نظره ويعتبرها كمقياس.
- يفتح أسلوب النسب المجال لتوظيف خبرة وكفاءة المحلل الائتماني في تحليل المؤشرات التي سيشكلها، إضافة إلى إمكانية التحليل بالنسب لأغراض قصيرة الأجل وطويلة الأجل.
- تعتبر النسب المالية مؤشرات مالية يمكن استخدامها بواسطة متخذي القرار الائتماني، والتي تعينهم في الحكم على إدارة المؤسسات، وتوقع الأداء في المستقبل، مع العلم بأن الأهم هنا ليس حساب هذه النسب بل تفسيرها وتحليلها.
- إمكانية مقارنة أوضاع المؤسسة في فترات زمنية مختلفة، وكذا مقارنة أداء المؤسسات بأداء مثيلاتها المنافسة لها التي تمارس نشاطها في نفس القطاع وبنفس الحجم.

ثانيًا- معايير منح الائتمان: من أجل الوصول إلى اتخاذ قرار ائتماني سليم، ومن أجل تحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، هناك مجموعة من المعايير الخاصة بدراسة المقترض المتقدم بطلب اقتراض من المصرف. وقد أتيحت

أمام إدارة الائتمان مجموعة من النماذج للمعايير الائتمانية التي تستخدم في التحليل الائتماني يمكن استقراء مستقبل القرار الائتماني من خلالها. وفيما يلي عرض لهذه النماذج:

1. نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5 C ` S : (الأفندي، 2018: 342): يعتبر هذا النموذج من أبرز النماذج التي لقيت قبولاً عاماً لدى محللي ومانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، والتي طبقاً لها يقوم المصرف كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عميله المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان. وهي :

أ ـ الشخصية	Character
ب ـ القدرة	Capacity
ج ـ رأس المال	Capital
د ـ الضمان	Collateral
هـ ـ الظروف المحيطة	Conditions

وتحليل هذه المعلومات بمجموعها تشكل نقطة ارتكاز مهمة لإدارة الائتمان، ومن خلالها نستطيع أن نحدد فيما إذا كان العميل يقع ضمن منطقة القبول أو الرفض، وخلاصة القول في معايير الائتمان المعروفة بـ 5C'S أنها تقدم صورة واضحة عن وضع العميل طالب القرض أو الائتمان ومركزه الائتماني، ألا أن هذه المعايير تتفاوت في أهميتها النسبية فهناك بعض المراجع تميل إلى التركيز على المعايير الثلاثة الأولى كما ينظر إلى الضمان على أنه أقل هذه المعايير أهمية . كما أنه من الطبيعي ألا تستوفي جميع المعايير الخمسة أعلاه الحد الأمثل لها، فالضعف في أحد المعايير يمكن أن يعوض بقوة المعيار الآخر **(شرهان، 2017: 33)**.

2. نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5 P'S : (الأفندي، 2018: 343): من الممكن أن يستخدم متخذ القرار الائتماني نموذجًا آخر من المعايير المستخدمة في دراسة الجوانب المحيطة بطلب القرض أو الائتمان، وتحليل المعايير وفق هذا النموذج يعطي ذات الدلالات التي يعطيها نموذج 5 C 'S وإن كان بأسلوب آخر، كما نجد أن هذا النموذج يهتم بالقرض والغرض منه، حيث تتم دراسة المعايير التالية :

أ ـ العميل	People
ب ـ الغرض من الائتمان	Purpose
ج ـ القدرة على السداد	Payment
د ـ الحماية	Protection
هـ ـ النظرة المستقبلية	Perspective

3. نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ PRISM : يعتبر هذا النموذج من أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني. ويعكس هذا المنهج جوانب القوة والضعف لدى العميل، ويتم من خلالها الموازنة بين المخاطر الائتمانية والقدرة على السداد، وتتكون عناصر PRISM من مجموعة من المعايير تشترك فيما بينها بالحرف الأول من كلمتها، وهي، P R, I , S , M وفيما يلي عرض لماهية هذه المعايير :

أ) التصور	Perspective
ب) القدرة على السداد	Repayment
ج) الغاية من الائتمان	Intention or Purpose
د) الضمانات	Safeguards
هـ) الإدارة	Management

مما سبق أعلاه نستنتج أنه لا يوجد تعارض بين نماذج معايير منح الائتمان، ويلاحظ أنه بالرغم من اختلاف مسميات المعايير الائتمانية ألا إن مضامينها تتداخل وتشترك فيما بينها؛ وذلك بهدف التأكد عند دراسة طلب الائتمان أو القرض من مدى ملائمة العميل وقدرته على تسديد التزاماته تجاه المصرف، وكذلك تحديد المخاطر التي تكتنف عملية منح الائتمان.

ثالثًا- إجراءات منح الائتمان المصرفي وأشكال سداد القروض

إجراءات منح الائتمان المصرفي: عند دراسة طلبات القروض تراعي البنوك عدة عوامل للوصول إلى قرار ائتماني سليم يستند إلى سلامة تقدير المخاطر الائتمانية التي تتضمنها القروض المطلوبة التي تختلف من عميل لآخر؛ حيث يستعان بمجموعة من الإجراءات منها:

دراسة طلب الائتمان: يتقدم العميل بطلب الحصول على قرض وفق النموذج المعد من قبل البنك، يحدد فيه الغرض من الائتمان وفترته وجدول السداد، وقد يستدعي إجراء مقابلات شخصية مع العميل للوقوف على الجوانب التي قد يغطيها طلب الائتمان أو حتى القيام بزيارة شخصية من قبل موظفي إدارة القرض إلى مقر العميل(**بلعجوز، 2009: 71**).

تحليل المركز المالي للعميل: يتم تحليل المركز المالي للعميل طالب القرض من خلال دراسة القوائم المالية وتحليلها، وقد تشمل عملية تحليل المركز المالي للعميل دراسة بعض النسب والمعدلات كنسب السيولة، نسب الربحية، نسب المديونية ... إلخ. وبذلك تتحدد الملاءة المالية للعميل وفيها إذا كان في وضع يسمح له بالحصول على قرض أم لا.

الاستفسار عن مقدم الطلب: تستفسر إدارة الائتمان عن السمعة التجارية للعميل وشكل علاقته السابقة مع البنك أو مع بنوك أخرى لكي تتخذ قرار ائتماني سليم.

التفاوض مع العميل: بعد دراسة المعلومات المجمعة عن طبيعة القرض ومقدم طلب الاقتراض يقوم البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد التي تتضمن تحديد مبلغ القرض، كيفية الصرف منه، طريقة سداد القرض، الضمانات التي

يحتاجها البنك، سعر الفائدة، وغير ذلك من الشروط (**السيسي، 2004: 32**).

طلب الضمان التكميلي: يطلب البنك من العميل تقديم الوثائق الخاصة بالضمان من ناحية إثبات الملكية بالإضافة إلى وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمانات.

توقيع عقد الائتمان: فيما إذا تم الاتفاق بين البنك ممثلاً بإدارة الائتمان والعميل على شروط التعاقد فإنهما يقومان بتوقيع عقد يضمن الشروط القانونية كافة.

صرف قيمة القرض: بعد توقيع العقد بين البنك والعميل يقوم البنك بوضع قيمة العقد تحت تصرف العميل كلياً؛ حيث يكون من حق العميل سحب كامل المبلغ أو جزء منه.

سداد القرض ومتابعته: من أهم الإجراءات التي تهتم بها إدارة الائتمان تحصيل الأقساط وفقاً لجدول السداد المتفق عليه. ولضمان عملية السداد فإنه من الضروري فتح ملف لكل عميل يتضمن كافة المستندات المتعلقة بالحالة، ومتابعة القرض واستقصاء الحالة المالية للعميل بعد حصوله على القرض؛ وذلك لاكتشاف أي خلل محتمل الحدوث مما يسهل المعالجة قبل استفحال الوضع وهلاك القرض(**رمضان، 1999: 221**).

صياغة القرار الائتماني: إن صياغة القرار الائتماني تعتبر المحصلة النهائية للدراسة الائتمانية، وتعتبر خطوة مهمة وضرورية؛ حيث إن سوء صياغة القرار الائتماني سواء من حيث حجمه أم من حيث شكله أم من حيث برنامج سداده قد يؤثر سلباً في نشاط العميل، وبالتالي في قدرته على سداد الائتمان الممنوح.

وتتبلور العناصر الرئيسة للإجابة على كيفية منح الائتمان حول ما يلي: (**غنيم، 1999: 177**)

1- حجم أو قيمة التسهيلات المقترح منحها : المعيار الرئيس لتحديد حجم الائتمان هو تناسبه مع الغرض المطلوب من أجله، ومع طبيعة نشاط العميل وطول دورة نشاطه ومدى موسمية هذا النشاط، واحتياجات رأس المال العامل اللازم وصافي رأس المال العامل المتاح فمنح العميل بأكثر مما يحتاج سوف يضر العميل كثيراً؛ حيث يؤدي إلى تحميل العميل بأموال مقترضة ذات تكلفة ملموسة تؤثر على ربحيته ونتائج نشاطه، كما يؤدي إلى إستخدام هذه الأموال في نواح ترفيهية أو غير ضرورية، وخطورة ذلك أنه لا يمكن رد هذه الأموال بسهولة أو دون خسائر كما أن منح العميل تسهيلات بأقل مما يحتاج سوف يؤثر سلباً في توفير مستوى السيولة اللازمة لإدارة النشاط، وهو أمر قد يعرض العميل لاختناقات متكررة تؤثر في قدرته على تسيير نشاطه.

2- الغرض من التسهيلات المقترح منحها للعميل: لابد أن يكون الغرض واضحاً ومحدداً في الدراسة الائتمانية، وأن يعكس ذلك على الكيفية التي سيتم بها منح التسهيلات الائتمانية المقترحة، فإذا كان الغرض من التسهيلات الائتمانية تمويل أصول ثابتة أو خطوط إنتاج فإن الأمر يختلف كثيراً عما إذا كان الغرض هو تمويل احتياجات دورة التشغيل (رأس المال العامل).

3- شكل التسهيلات الائتمانية: يمثل هذا الجانب من جوانب كيفية صياغة قرار منح الائتمان أهمية كبيرة؛ حيث إن منح تسهيلات قصيرة الأجل لتمويل أصول ثابتة يؤدي إلى ارتباك العملاء مالياً وتعثرهم في السداد لحلول تواريخ الاستحقاق مثلاً قبل وصول الآلات واستغراق معظم الوقت في تدبير الأصل وتجارب التشغيل، وبالتالي عدم مساهمته بشكل فعلي في خلق الإيرادات اللازمة لمقابلة الالتزامات الناشئة عن تمويله بالاقتراض، أو استخدام تسهيلات قصيرة الأجل لتنفيذ المباني والإنشاءات والمرافق.

4- برنامج السداد : يتعين تصميم برنامج السداد بناء على طبيعة نشاط العميل بشكل خاص، وأن يتوافق هذا البرنامج زمنياً مع ما تعكسه قائمة التدفقات النقدية بحيث يقع تاريخ استحقاق الأقساط مع الفترات التي يتوافر فيها للعميل تدفقات نقدية موجبة تكفي لمواجهة التزاماته، كما يجب أن يرتبط برنامج السداد مع طول دورة النشاط، إذ لا يمكن اقتراح برنامج السداد على دفعات شهرية في حين أن نشاط العميل ذو طبيعة استيرادية مثلاً : إذا كانت دورة استيراد الخامات أو السلع شهرين وتجهيزها للبيع نحو شهر إضافي، فالأكثر مناسبة هنا اقتراح السداد على أقساط ربع أو ثلث سنوية. كما يجب على الباحث الائتماني أن يربط بين برنامج السداد وطبيعة السياسة الائتمانية ومتوسط فترة التحصيل لدى عميله.

6- **مصادر السداد للتسهيلات الائتمانية المقترح منحها:** ينبغي أن يتضمن قرار منح الائتمان طبيعة مصادر سداد التسهيلات الائتمانية المقترح منحها، ولابد للباحث الائتماني أن يركز فكره على أن يتم السداد من ناتج النشاط أو الغرض الذي استخدم فيه الائتمان، دون النظر إلى الملاءة المالية للعميل وفيما إذا كان لديه مصادر أخرى للسداد.

إذاً يرتبط مصدر السداد بطبيعة النشاط، شكل التسهيلات الائتمانية، الغرض من استخدام التسهيلات ونوع الضمانات المقدمة. فإذا أخذنا على سبيل المثال: التسهيلات بضمان أوراق مالية جيدة وبضمان أوراق تجارية، فإن المصرف يستطيع في هذه الحالة سداد التسهيلات الممنوحة من حصيلة تحصيل هذه الأوراق، ويمثل هامش النسبة التسليفية خط أمان للمصرف لمقابلة فوائد المصرف وعمولاته، بالإضافة إلى الاستعلام الجيد قبل منح التسهيلات عن مديني هذه الكمبيالات.

6- كيفية استخدام أو صرف التسهيلات : ترتبط هذه الجزئية بالعناصر السابقة، والتي تعرضنا لها كعناصر القرار

الائتماني، فهذه العناصر السابقة هي التي تؤثر في كيفية استخدام التسهيلات من حيث : أسلوب صرفها (دفعة واحدة / على شرائح) هل سيتم الصرف للعميل أم للجهة المستفيدة مباشرة (استيراد من الخارج باعتمادات مستندية / أوامر توريد محلية)، برامج السداد (أقساط ثابتة / أقساط متغيرة)، مصدر السداد (التسييل الذاتي للضمانات/ نتائج تشغيل النشاط بعد استخدام التسهيلات)، وتتأثر هذه الكيفية ببرامج أو قائمة التدفقات النقدية التي توصلت إليها الدراسة الائتمانية بعد تحليل عناصر نشاط العميل ومؤشر المقدرة على السداد وفترة الاستيراد وقائمة الدخل المتوقعة.

7- الضمانات: بشكل عام لا ينبغي أن تكون الضمانات هي أساس منح الائتمان فكثيراً من التسهيلات الائتمانية التي انطلقت من هذا المفهوم الخاطئ تعثرت؛ لأن الضمانات في حد ذاتها لا تصلح أساساً كافياً ورئيساً لمنح الائتمان من عدمه. ومع ذلك فهناك حالات مثل تسهيلات بضمان رهن حيازي للبضاعة، حيث يكون الضمان هنا هو محور دراسة منح الائتمان. فعلى الباحث الائتماني ألا يبني قراره انطلاقاً من توافر الضمان من عدمه، والأصل أن تأتي الضمانات مكملة لقناعة الباحث بجدارة العميل في الحصول على الائتمان وليس استناداً إلى توافر الضمانات مع إهدار الضوابط وإغفال معيار الجدارة الائتمانية الأخرى.

رابعًا- العوامل المؤثرة في إتخاذ القرار الائتماني: (حنفي، 1991: 93)

هناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي مصرف. بعضها يرتبط بالعميل طالب الائتمان، وبعضها الآخر يرتبط بالمصرف، والبعض الآخر يرتبط بالتسهيل الائتماني نفسه.

العوامل الخاصة بالعميل: بالنسبة للعميل توجد هناك عوامل: الشخصية، رأس المال وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، وتقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها، والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

العوامل الخاصة بالمصرف: وتشمل هذه العوامل: درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حالياً وقدرته على توظيفها، ومفهوم السيولة " قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين، هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضاً تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع ". نوع الإستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها، أي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان. الهدف العام الذي يسعى المصرف إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة

ويمكن إجمال الأهداف العامة للمصرف فيما يلي:

هدف تحقيق الربحية، والنمو في الحصة السوقية، وهدف السيولة بمعنى احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، وهدف الأمان والاستقرار يضاف إلى ذلك خدمة أغراض التنمية الاقتصادية.

ويقوم كل مصرف بترجمة هذه الأهداف إلى أهداف كمية، مثلاً: زيادة الحصة السوقية لنشاط المصرف بنسبة معينة، وزيادة حجم الأرباح عن المحققة في الفترة الزمنية السابقة، وهنا يكون المصرف على استعداد أكبر لمنح ائتمانات جديدة، وإيجاد أنواع جديدة من عمليات الائتمان والإقراض التي ترضي احتياجات العملاء.

العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني يمكن حصر هذه العوامل بما يلي: **(الخضيري،1987: 321)**

الغرض من التسهيل الائتماني المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل، أي المدة التي يرغب العميل في الحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات العميل ومع عائد النشاط الذي يقوم به

مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه.

طريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة، أم سوف يتم سداده على أقساط دورية؛ وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة.

نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في المصرف أم يتعارض معها.

مبلغ هذا القرض أو التسهيل، ولذلك أهمية خاصة؛ حيث إنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف أحرص في الدراسات التي يجريها، خاصة إن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر في سلامة المركز المالي للمصرف.

خامسًا- أشكال سداد القروض: يشكل سداد القروض المرحلة الأخيرة في مراحل منح التسهيل الائتماني، وعملية السداد تخضع في إجراءاتها للعقد المبرم بين الطرفين الذي على أساسه تم منح التسهيل الائتماني للعميل. ويرتبط شكل السداد بطبيعة القرض الممنوح للعميل، ولكن قبل الحديث عن أشكال سداد القرض ينبغي التذكير بأن هناك نوعين من أنواع التسهيلات الائتمانية: **(الزبيدي، 2002: 104)**

التسهيل الائتماني غير المباشر: وهو لا يتعدى كونه تعهدًا يصدر من البنك بدفع مبلغ محدد خلال فترة زمنية معينة محددة وذلك نيابة عن العميل. لذلك فإن العميل إذا قام بتنفيذ ما عليه من التزامات تجاه المستفيد فإن هذا التسهيل غير المباشر ينتهي بهذه المرحلة. أما إذا عجز العميل عن الوفاء بتعهداته تجاه المستفيد (طبقاً والاتفاق الموقع بين الطرفين – عميل البنك والمستفيد) فإن ذلك التسهيل غير المباشر يتحول إلى تسهيل ائتماني مباشر، ومن أمثلة التسهيلات الائتمانية غير المباشرة: خطاب الضمان والاعتمادات المستندية. وما يهمنا في هذا الجانب هو كيفية سداد العميل للتسهيل الائتماني غير المباشر، الذي منح له والذي تحول في تاريخ لاحق إلى تسهيل ائتماني مباشر. هنا يبدأ البنك بمطالبة العميل بسداد ما عليه من مبالغ إضافة إلى أية فوائد أخرى وفي حالة عجز العميل على السداد يتولى البنك نيابة عنه الدفع للمستفيد. وفي هذا الجانب يتم خصم قيمة التأمين النقدي الذي تم خصمه من حساب العميل عند منح التمويل؛ ليكون المبلغ المتبقي بعد خصم قيمة التأمين النقدي دينًا بذمة العميل.

وفي حالة عجز العميل عن سداد هذا الدين يتم اللجوء إلى الضمان المقدم من قبل العميل، وذلك بتسييل (بيع) هذا الضمان للحصول على قيمة المبلغ المتبقي في ذمة العميل.

التسهيل الائتماني المباشر: بخلاف التسهيل الائتماني غير المباشر فإن هذا النوع من التسهيلات يحدد في عقد منح القرض الآلية؛ حيث يرتبط نوع التسهيل الممنوح بشكل سداد القرض. ولتوضيح أشكال السداد فإنه يمكن الحديث عن أنواع عدة من التسهيلات أو القروض، أهمها: (**رمضان، 1996: 138**)

القروض التجارية: هي قروض بنكية تمنح لأصحاب المشروعات المختلفة، وفي بعض الأحيان قد يمتد القرض التجاري ليشمل مساعدة إحدى الشركات على تلبية متطلباتها التمويلية القصيرة المدى اللازمة لإجراء الوظائف التشغيلية الرئيسة بالعمل مثل دفع مستحقات العاملين ومرتباتهم أو شراء التوريدات المستخدمة في صناعة البضائع التي تقوم هذه الشركة بتصنيعها وبيعها.

القروض الاستهلاكية: هي تلك القروض التي يكون الغرض من استخدامها استهلاكيا كشراء سيارة أو أثاث أو تلفزيون، إلا أن بعض المصارف لا تحبذ إعطاء قروض للموظفين لشراء مثل هذه السلع المعمرة؛ حيث يمكن أن تتأثر بإنهاء خدماته أو بمرضه، أو نتيجة إصابته بحادث، ولذلك فإن المصارف تطلب عادة سعر فائدة أعلى على القروض الاستهلاكية؛ لأنها تتضمن درجة مخاطرة أعلى، وقد تكون القروض الاستهلاكية بضمان الراتب، أو بضمان مجوهرات وحلي وغير ذلك.

قروض لتمويل قطاع الزراعة: تعد القروض الزراعية ذات أهمية كبيرة وخاصة في المجتمعات الزراعية، فالقروض الزراعية هي تلك القروض التي تقدم للمزارعين لشراء بذور أو أسمدة أو آلات زراعية، وعادة ما تمنح هذه القروض لآجال قصيرة أقل من سنة.

القروض الإنتاجية: هي تلك القروض التي يكون الغرض من استخدامها إنتاجي أي لغرض زيادة الإنتاج أو زيادة المبيعات كشراء مواد خام أو شراء آلات لتدعيم الطاقة الإنتاجية للشركة، وتشجع البنوك المركزية عادة البنوك التجارية على إعطاء قروض لأغراض إنتاجية؛ لأن ذلك فيه دعم للاقتصاد الوطني.

انطلاقاً من ذلك فإن أشكال السداد للقروض قد تأخذ إحدى الأشكال التالية:

سداد القرض بشكل أقساط متساوية دورية؛ حيث ينقسم مبلغ القرض وفوائده على دفعات متساوية يتم دفعها خلال فترات زمنية محددة مثلاً كل شهر أو كل ثلاثة أشهر أو بشكل نصف سنوي، ويتم اللجوء إلى هذا النوع من أشكال السداد في القروض التجارية والاستهلاكية.

سداد القرض بشكل أقساط متناقصة: حيث تكون الدفعات الأولى من مبلغ سداد القرض أكبر من تلك التي يتم دفعها من قبل العميل في نهاية مدة السداد مثال على ذلك أن يدفع العميل قيمة القرض على خمسة أقساط خلال فترة محددة تكون قيمة القسط الأول 30%والثاني 25% والثالث 20% والرابع 15% والخامس 10%، ويتم اللجوء إلى هذا الشكل من السداد في القروض الذي تنتهي بتملك الأصل أو في القروض الموسمية المرتبطة بالنشاط الزراعي أو السمكي.

سداد القرض بشكل أقساط متزايدة: بعكس النوع السابق فإن قيمة دفعات السداد تتزايد من قسط إلى آخر أي أن القسط الأول يبدأ بـ 10% من قيمة القرض مع الفوائد والقسط الثاني 15% ... إلخ. وهذا الشكل من السداد يكون غالباً في حالة تمويل مشروعات رأسمالية وإنتاجية؛ حيث يكون الإنتاج في البدء بشكل منخفض وهو ما يتطلب تخفيض مبالغ سداد الأقساط الأولى من القرض وعادة ما يرتبط هذا النوع من أشكال السداد بفترة سماح يعفى خلالها العميل من دفع أية أقساط خلال فترة الإنشاء التي تسبق البدء بالإنتاج.

سداد القرض بشكل دفعة واحدة نهاية المدة: أي نهاية فترة القرض بمعنى أن العميل لا يدفع أي أقساط بخلاف قسط واحد بكامل قيمة القرض إضافة إلى الفوائد تدفع في نهاية مدة منح التمويل. وهذا النوع من أشكال السداد غالباً ما يكون في حالة القروض التي تمنح لتمويل صفقة تجارية محددة ذات مدة زمنية قصيرة وبانتهاء هذه الصفقة التجارية يتم سداد قيمة القرض بشكل كامل مضاف إليه الفوائد أو في حالة

القروض الزراعية التي ترتبط بمحاصيل معينة يتم دفع قيمة القرض في نهاية الموسم الزراعي.

إن جميع ما تم ذكره سابقًا هو صور من أشكال سداد القروض، ويبقى ما يحكم شكل سداد القروض هو طبيعة القروض الممنوحة والغرض من القرض؛ إذ لا يمكن الحديث عن صورة واحدة من أشكال السداد على إنها صورة مثالية وتصلح للتطبيق على جميع أنواع القروض الممنوحة.

وما ينبغي التأكيد عليه هو أن هذه الصور للسداد تتحدد بدقة عند منح التمويل، وذلك في العقد المبرم بين البنك والعميل الذي بموجبه حصل العميل على القرض.

ومن الأمور الأخرى المرتبطة بشكل السداد فوائد القرض، فيجب أن نلاحظ أنه إذا تساوت مدة القرض واختلف شكل السداد أو صورته فإن فوائد القرض سوف تختلف، فمثلاً عند منح قرض لمدة سنة، على أن يتم السداد بشكل شهري بمعدل أقساط متساوية، عددها 12 قسطًا؛ فإن سعر الفائدة في هذه الحالة سيكون أقل من حالة لو أن السداد سيكون بمعدل نصف سنوي أي كل ستة أشهر فقط.

وهذا أمر طبيعي إذ أنه في حالة أن الأقساط نصف سنوية فإن درجة المخاطرة سوف تزيد بسبب زيادة مدة عدم السداد، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن البنك سوف يفقد السيولة النقدية خلال فترة ستة أشهر كان يمكن خلالها استثمار هذه الأموال في قروض أخرى لو أن العميل قام بالسداد بشكل شهري.

وعلى هذا الأساس فإن قرضًا لمدة سنة على أقساط متساوية، عددها 12 قسطاً قد يمنح بفائدة 10 % في حين أن قرضاً بنفس المبلغ وبنفس المدة، ولكن على قسطين (كل ستة أشهر) قد يمنح بفائدة 20 %. ونقطة أخرى يمكن ذكرها في هذا الجانب هو أن بعض البنوك قد تلجأ لتحصيل قيمة الفائدة أولاً ثم تحصيل قيمة القرض، ويتم توضيح ذلك في العقد الموقع بين البنك والعميل طالب القرض، وفي كل الأحوال يبقى الحكم على آلية سداد القرض طبقاً والعقد الموقع بين الطرفين والذي يجب أن يكون واضحًا دون ترك أي مجال للتأويل أو الشك.

أخيراً فإنه في حالة وجود أي تعثر من العميل في سداد قيمة القرض طبقاً والآلية المحددة بين الطرفين فإنه يتم اللجوء إلى الضمان المقدم من قبل العميل للبنك، وذلك بعد أن يستنفد البنك كل المحاولات في إقناع العميل بسداد القرض والفوائد المترتبة عليه جراء تأخير عملية السداد، مع الأخذ بعين الاعتبار إن تلك المحاولات في إقناع العميل بسداد قيمة القرض قد تؤدي إلى إعادة جدولة القرض بإعطاء مدة أطول أو إعادة ترتيب الأقساط المتبقية على فترات زمنية مختلفة طبقاً والاتفاق الجديد الذي يتم بين الطرفين الذي بموجبه تمت عملية إعادة الجدولة للقرض.

مؤشرات عدم تسديد القروض: من المؤكد أن دخول العميل في مرحلة العسر المالي وتصنيف الائتمان المقدم له من أنه قرض متعثر لا ينشأ فجأة ولكن يسبقه جملة ظواهر تتفاوت في حجمها وخطورتها، إلا أنها تشترك جميعاً في تحديد أن العميل قد دخل في منطقة الخطر والقرض أصبح متعثراً **وهناك العديد من المؤشرات السلبية لعدم تسديد القروض منها ما يلي (أرشيد،1999: 281):**

- طلب العميل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له.
- وجود شيكات مرتجعة للعميل بسبب عدم كفاية الرصيد.
- تحليل التقارير المالية الدورية للعميل، ومن أهم ما يجلب انتباه البنك عند إجراء التحليل المالي وضعية النقد والحسابات المدينة والمخزون، والمغالاة في التجارة، وازدياد التكاليف المطلوبة المتداولة الأخرى، وارتفاع المسحوبات وتوزيعات الأرباح.
- بيع بعض الأصول أو إعادة استئجارها.
- توقف العميل أو تأخره عن سداد أي قسط من أقساط القرض.
- تعدد تغير مسئولية الإدارة لأسباب غير واضحة أو مقنعة للبنك.

وهناك مؤشرات أخرى على عدم تسديد القروض منها (هشام، 2002: 271):

- تغير مدققي الحسابات.
- فقدان العميل لوكالات كان يوزعها.
- نقص السيولة لدى العميل وعجزه عن الحصول على بضائع.
- زيادة الخسائر والديون المعدومة لدى العميل.
- التجاوز المستمر للعميل في الحساب الجاري المدين.

أهمية التنبؤ بعدم تسديد القروض: يحوز التنبؤ بعدم تسديد القروض على اهتمام الجهات العلمية والعملية؛ وذلك لما يقدمه التنبؤ بعدم تسديد القروض من مزايا إيجابية لمن يتوقعه في الوقت المناسب، لذا كانت الأهداف الرئيسة لكل الأبحاث في هذا المجال موجهه نحو خلق جهاز إنذار مبكر لرصد دلائل الإخفاق من بدايات ظهورها لإتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة() www.Muflehakel.com

وللتنبؤ بعدم تسديد القروض أهمية كبيرة لدى الجهات الآتية:

1- **المصارف**: حيث تهتم بعدم تسديد القروض لآثاره في:

أ. قروضها القائمة.

ب. قروضها قيد الدراسة.

ج. أسعار قروضها وشروطها.

د. إمكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة المشكلات القائمة.
هـ. توقيت الانسحاب.

2- **المستثمرون:** لتقويم سلامة استثماراتهم، والتمييز بين الاستثمارات المرغوب فيها من غير المرغوب فيها، وبالتالي تحديد الاستثمارات الواجب التخلص منها خشية مزيد من الخسارة.

3- **إدارة المؤسسات:** للتعرف على مؤشرات عدم تسديد القروض والتعامل مع أسبابها لمعالجتها قبل أن تستفحل.

4- **الجهات الرسمية**: تجنباً للأزمات في القطاع الخاص أو القطاع العام.

الفصل الثالث: عرض نتائج الدراسة الميدانية

المبحث الأول: إجراءات الدراسة

أولًا- مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية العاملة في محافظة حضرموت – الساحل أما العينة التي أخذها الباحث للدراسة فهي عينة قصدية تشمل كلاً من البنك اليمني للإنشاء والتعمير والبنك التجاري اليمني. وقد بلغ عدد الاستبيانات الموزعة 50 استبانة، وتم استعادة 46 استبانة، وهي تمثل حوالي 92% من الاستبانات الموزعة.

ثانيًا- وصف وتشخيص خصائص عينة البحث: يتضح من خلال الجدول (1) التالي أن عدد الموظفين الذكور بلغ (36) موظفًا، بنسبة (78.26%) من حجم العينة؛ حيث بلغ عدد الإناث(10) موظفات، بنسبة (21.74%) من إجمالي حجم العينة، ويظهر الجدول ذاته توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي؛ حيث كان عدد الموظفين الذين يشتغلون وظيفة مدير الائتمان (10) موظفين، بنسبة بلغت (21.74%) من إجمالي حجم العينة، وجاءت فئة الموظفين الذي يشتغلون وظيفة موظف ائتمان في المرتبة الأولى بعدد (36)، وبنسبة بلغت (78.26%)، وهذا يدل على أن أفراد العينة على علم ودراية بما يحتويه الاستبيان من معلومات.

جدول (1) يوضح التحليل الوصفي لخصائص عينة البحث

خصائص العينة	التصنيف	التكرارات	النسبة (%)
الجنس	ذكر	36	78.26
	أنثى	10	21.74
المسمى الوظيفي	مدير الائتمان	10	21.74
	موظف ائتمان	36	78.26
التخصص العلمي	محاسبة	17	36.96
	إدارة	7	15.22
	أخرى	6	13.04
	علوم مالية ومصرفية	16	34.78
الخبرة العلمية	1 - 5	10	21.74
	6 - 10	14	30.43
	أكثر من 10	22	47.83
الدورات التي تلقوه في التحليل	نعم	27	58.70
	لا	19	41.30
درجة التفويض الممنوح في اتخاذ قرار الائتمان	مطلقة	1	2.17
	محدودة	28	60.87
	لا يوجد تفويض	17	36.96

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على مخرجات spss

أما التخصصات العلمية فنجد أن تخصص المحاسبة حل في المرتبة الأولى بنسبة بلغت (36.96%) تليها من يحملون تخصص علوم مالية ومصرفية (34.78%)، وحل ثالثاً من أفراد العينة من تخصصهم إدارة أعمال بنسبة بلغت (15.22%)، أما من تخصصاتهم مختلفة فقد حلت أخيراً بنسبة بلغت (13.04) من إجمالي حجم العينة.

وكذلك نلاحظ أن الفئات التي تراوحت سنوات الخبرة لديهم أكثر من 10 سنوات هم الفئة الكبرى في العينة؛ حيث بلغت النسبة (47.83%) من إجمالي حجم العينة، وهذا يسهم في إعطاء وصف دقيق لإجاباتهم لما لديهم من خبرة جيدة في مجال العمل بجانب التحصيل العلمي، في حين بلغت نسبة الأفراد الذي تجاوزت مدة خدمتهم في المصارف من 6 إلى 10سنوات بنسبة (30.43%) حيث جاءت في المرتبة الثانية، وتلتها فئة الموظفين الذين بلغت مدة خبرتهم في المصارف من (1-5 سنوات) بنسبة (21.74%) من إجمالي حجم العينة. ومن الجدول ذاته نجد أن (58.70%) من

إجمالي افراد العينة تلقوا دورات في التحليل، والنسبة المتبقية (41.30%) من أفراد العينة لم يتلقوا أي دورة في التحليل المالي. وهذا مؤشر على الجهود التي تبذلها إدارات هذه المصارف في السعي نحو تحسين ورفع مستوى كفاءة موظفيها العاملين في أقسام الائتمان المصرفي، ويجب على إدارات تلك البنوك مضاعفة اهتمامها بالموظفين كون إن نسبة 41 % من الذين لم يتلقوا أي دورات في مجال التحليل المالي هي نسبة كبيرة ويجب إعطاء موظفيهم دورات كون مجال التحليل المالي مهمًا جداً في تلك الأقسام.

كما يظهر الجدول أخيراً أن حوالي 61 % من العينة المجيبة على الاستبيان لديها درجة تفويض محدودة، في حين أن37 % لا توجد لديها تفويض، وهناك فقط 2 % من العاملين في أقسام الائتمان لديها صلاحيات مطلقة.

ثالثًا- أدوات الدراسة: تم تقسيم الاستبانة إلى أربعة أجزاء وهي كالآتي:

الجزء الأول: يتكون من أسئلة لوصف أفراد عينة الدراسة، وتتضمن هذه الخصائص:

الجنس، المسمى الوظيفي، التخصص العلمي، الخبرات العملية، الدورات التدريبية، درجة التفويض.

الجزء الثاني: يحتوي على مجموعة من الأسئلة تتعلق بالمؤشرات التي تستخدمها البنوك اليمنية في تحديد مقدرة العميل المصرفي على سداد الالتزامات المالية المترتبة عليه جراء منحه القرض، وهي تتضمن الآتي:

المؤشرات المالية والمحاسبية، المؤشرات التسويقية، المؤشرات الاقتصادية، المؤشرات الأخرى، الضمانات ومشروعية غايات القروض وتحديد أهلية العميل على سداد القرض.

الجزء الثالث: يحتوي على معلومات تتعلق بالبيانات المالية للعميل طالب الائتمان.

الجزء الرابع: يتكون من مجموعة من المقترحات من أجل زيادة الاعتماد على التحليل الائتماني؛ حيث يطلب من أفراد العينة ترتيب درجة أهمية هذه المقترحات. وقد تم اعتماد قياس ليكرت الخماسي للإجابة على فقرات الاستبيان.

رابعًا-التعرف على صدق وثبات العينة:

صدق أداة الدراسة: يقصد بصدق أداة الدراسة أن تكون قادرة على قياس ما صممت لأجله حيث قام الباحث بصياغة الاستبانة بمساعدة المشرف وإرشاداته وتعديله بناءً على الملاحظات إلى أن وصل إلى الصيغة النهائية له.

قياس صدق الاتساق الداخلي للاستبيان: تم استخدام اختبار الارتباط، وقد كانت النتائج حسب الجدول الآتي:

جدول رقم (2) معاملات الارتباط لمجالات المحاور

المحور	عنوان المجال	معامل الارتباط	الدلالة
الثاني	يعتبر حجم الحصة السوقية للعميل عاملاً مهماً في قرار منح القرض (المؤشرات التسويقية)	0.715	0.05
الثاني	تعتبر الظروف الاقتصادية والسياسية من أهم المعايير في رفض أو قبول طلب الائتمان (المؤشرات الاقتصادية)	0.671	0.05
الثاني	تعتبر سمعة العميل من العوامل المهمة في قبول طلب الائتمان أو رفضه (المؤشرات الوصفية)	0.679	0.05
الثاني	من الضروري أن تكون قيمة الضمانات أكبر من قيمة القرض المطلوب (المؤشرات الأخرى)	0.389	0.05
الثالث	هل تطلبون معلومات مالية من الشركات طالبة الائتمان(البيانات المالية للعميل طالب الائتمان)	0.674	0.05

يتضح من الجدول أنه توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين مجالات الاستبانة والدرجة الكلية؛ حيث كانت العلاقة دالة عند مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يعطي مؤشراً على أن الاستمارة تتمتع بمعامل صدق جيد وثبات مرتفع.

قياس ثبات الاستبانة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ:

معامل ثبات ألفا كرونباخ : تم التحقق من ثبات استبانة الدراسة المطبقة على أفراد العينة الاستطلاعية، وذلك من خلال القيام باستخدام طريقة معامل ألفا كرونباخ، وذلك للتأكد ومعرفة ثبات أداة الدراسة والمستخدمة لجمع البيانات ومصداقية آراء وإجابات العينة.

جدول رقم (3) معاملات الثبات

المحاور	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
المؤشرات المالية والمحاسبية	22	0.93
المؤشرات التسويقية	4	0.48
المؤشرات الاقتصادية	8	0.81
المؤشرات الوصفية (شخصية العميل)	4	0.38
المؤشرات الأخرى	10	0.64
معلومات تتعلق بالبيانات المالية للعميل طالب الائتمان	10	0.82
الاستبانة ككل	58	0.646

يتضح من الجدول أعلاه أن معامل ألفا كرونباخ 0.646 وهو معامل ثبات مقبول.

ثانيًا- اختبار فروض الدراسة: اختبرت فروض الدراسة باستخدام مجموعة من أساليب الإحصاء المناسبة لمثل هذه الدراسة، كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، مما سيرد في عرض الكيفية التي اختبرت بها فروض الدراسة وتحليل نتائجها.

اختبار فرض الدراسة الرئيس: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات التحليل الائتماني وتسديد القروض وفوائدها.

بينت النتائج أن المتوسط الحسابي العام متفاوت للإجابات المتعلقة بجميع المؤشرات المالية والمحاسبية والتسويقية والاقتصادية والوصفية والأخرى كما يظهره الجدول الآتي: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات المبحوثين المتعلقة بجميع المؤشرات التقييمية

جدول رقم (4) المتوسطات والانحراف المعياري والأهمية النسبية

نوعية المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
المؤشرات الوصفية (شخصية العميل)	4.33	0.47	1
المؤشرات الأخرى (الضمانات، غايات القروض، اهمية العميل وقدرته على السداد)	4.03	0.45	2
المؤشرات المالية والمحاسبية	3.96	0.50	3
المؤشرات التسويقية	3.91	0.54	4
المؤشرات الاقتصادية	3.87	0.59	5

إن البنوك التجارية اليمنية تستخدم المؤشرات الوصفية في التحليل الائتماني بدرجة مرتفعة، وذلك من أجل الحكم على أهلية العميل وقدرته على سداد القروض، واتضح ذلك من خلال تحليل وقياس إجابات المبحوثين المتعلقة بجميع المؤشرات التقييمية. ويشار إلى أن المتوسط الحسابي الإجمالي للمؤشرات الوصفية قد بلغ (4.33)، في حين بلغ الانحراف المعياري لإجابات المبحوثين حول الفقرات المتعلقة بالمؤشرات الوصفية (0.47) كما هو موضح في الجدول أعلاه.

ومن الجدير بالذكر أنه عندما تكون قيمة متوسط الإجابات عن الفقرات المتعلقة بالمؤشرات التقييمية أكبر من (2.5) فإن ذلك يعتبر دليلاً على استخدام البنوك للمؤشرات التقييمية في التحليل الائتماني بدرجة متوسطة، وعندما يكون المتوسط الحسابي أكبر من (3.5) تكون درجة الاستخدام عالية، آخذين بعين الاعتبار أن المقياس الذي استخدم هو مقياس ليكرت الخماسي. ويتضح من الجدول نفسه أن البنوك التجارية اليمنية تستخدم بدرجة كبيرة المؤشرات الأخرى (الضمانات، غايات القروض، أهلية العميل وقدرته على السداد) أثناء إجراء دراسة وتقييم طلبات العملاء الذين يرغبون في الاقتراض للحكم على أهليتهم لهذا الاقتراض، وقد دل على ذلك المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المبحوثين والذي بلغ (4.03) وبانحراف معياري مقداره (0.45).

أما المؤشرات المالية والمحاسبية فقد بلغ متوسطها الحسابي العام (3.96) ويأتي ترتيبها من حيث أهميتها للبنوك التجارية اليمنية في المرتبة الثالثة بعد المؤشرات الوصفية والمؤشرات الأخرى. وأما المؤشرات التسويقية فقد بلغ المتوسط الحسابي لها (3.91) بانحراف معياري (0.54) في المرتبة الرابعة من حيث ترتيب الأهمية. في حين حلت المؤشرات الاقتصادية في المرتبة الخامسة من حيث أهميتها النسبية للبنوك فبلغ متوسطها الحسابي (3.87) وبانحراف معياري (0.59) كما هو موضح في الجدول السابق.

اختبار الفروض الفرعية للدراسة:

الفرض الفرعي الأول: ينص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات المالية والمحاسبية وتحديد مقدرة العميل المصرفي على سداد القرض.

لقد استعملت إجابات المبحوثين على فقرات الاستبانة لمحور المؤشرات المالية والمحاسبية للتعبير عن مدى استخدام البنوك اليمنية للمؤشرات المالية والمحاسبية، ويتضح لنا أن البنوك اليمنية تستخدم سيولة المخزون كأحد المؤشرات المالية والمحاسبية لقياس كفاءة نشاط المنشأة المقترضة في تسويق سلعها، وذلك من خلال معطيات الجدول أدناه، وقد بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر سيولة المخزون (4.15)، مما يعني أن هذا المؤشر ذو أهمية كبيرة للبنوك مقارنة مع باقي المؤشرات، وكان الانحراف المعياري له (0.72) الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات محور (المؤشرات المالية والمحاسبية)

جدول رقم (5) المؤشرات المالية والمحاسبية

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه العام	ترتيب الأهمية	P-Value	الدلالة
نسبة السيولة								
1	نسبة التداول	4.17	0.608	83.47	موافق	1	0.00	دال
2	نسبة السيولة السريعة	4.13	0.749	82.60	موافق	3	0.00	دال
3	نسبة الذمم المدينة	3.93	0.929	78.69	موافق	4	0.00	دال
4	سيولة المخزون	4.15	0.729	83.04	موافق	2	0.00	دال
نسب النشاط								
5	معدل دوران الذمم المدينة	3.95	0.965	79.13	موافق	5	0.00	دال
6	متوسط فترة التحصيل	4.06	0.772	81.30	موافق	3	0.00	دال
7	معدل دوران المخزون	4.10	0.767	82.17	موافق	1	0.00	دال
8	معدل دوران الذمم الدائنة	4	0.869	80	موافق	4	0.00	دال
9	متوسط فترة الائتمان	4	0.869	80	موافق	4	0.00	دال
10	معدل دوران صافي رأس المال العامل	4.08	0.962	81.77	موافق	2	0.00	دال
نسب الربحية								
11	هامش إجمالي الربح	4.15	0.666	83.04	موافق	1	0.00	دال
12	صافي الربح إلى صافي المبيعات	4.10	0.64	82.17	موافق	2	0.00	دال
13	العائد على الاستثمار	4.15	0.595	83.04	موافق	1	0.00	دال
14	العائد على حقوق الملكية	4.04	0.665	80.86	موافق	3	0.00	دال
نسب الديون								
15	نسبة تغطية الفوائد	3.91	0.939	78.26	موافق	1	0.00	دال
16	معدل تغطية الأعباء الثابتة	3.82	0.902	76.52	موافق	2	0.00	دال
نسب السوق								
17	معدل ربحية السهم	3.67	0.818	73.47	موافق	1	0.00	دال
18	القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية	3.60	0.802	72.17	موافق	2	0.00	دال
19	عائد توزيعات السهم	3.56	0.75	71.30	موافق	3	0.00	دال
20	القيمة السوقية إلى القيمة الاسمية للسهم	3.60	0.745	72.17	موافق	2	0.00	دال
نسب الهيكل التمويلي								
21	القروض إلى الموجودات	4.04	0.729	80.86	موافق	1	0.00	دال
22	القروض على حقوق الملكية	4.02	0.715	80.43	موافق	2	0.00	دال
المتوسط للمحور		**3.96**	**0.501**	**79.21**	**موافق**		**0.00**	**دال**

يتضح من الجدول الموضح أعلاه أن (نسبة التداول) قد حصلت على درجة تحقيق عالية، وذلك بوسط حسابي بلغ (4.17)، وانحراف معياري بلغ (0.60)، حيث كان لها النصيب الأعلى من إجابات أفراد العينة، وقد حققت درجة تحقق موافق بنسبة (83.47%)، كما أن الفقرتين رقم (2 – 22) قد حصلتا على درجة موافق وبمتوسطات حسابية متقاربة (4.13 – 3.96)، حيث حصلت الفقرة رقم (19) (عائد توزيعات السهم) على أقل متوسط حسابي (3.56) وبانحراف معياري (0.75) بدرجة موافق بنسبة (71.30 %)، وبشكل عام كانت أغلب فقرات المحور أعلى من المتوسط. وعليه نجد أن أفراد العينة يرون أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات المالية والمحاسبية وتسديد القروض وفوائدها. ويمكن ترتيب النسب المالية حسب درجة تركيز محللي الائتمان عليها، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

ترتيب النسب المالية حسب درجة تركيز محللي الائتمان عليها جدول رقم (6)

الرقم	النسب المالية	الوزن النسبي	الترتيب
1	نسب السيولة	81.95	2
2	نسب النشاط	80.72	3
3	نسب الربحية	82.28	1
4	نسب الديون	77.39	5
5	نسب السوق	72.28	6
6	نسب الهيكل التمويلي	80.65	4

من خلال الجدول الموضح أعلاه يتضح لنا أن نسب الربحية حصلت على المرتبة الأولى من حيث درجة تركيز محللي الائتمان عليها، ويليها نسب السيولة في المرتبة الثانية، أما نسب النشاط والديون والهيكل التمويلي فقد حصلت على المراتب الثالثة والرابعة والخامسة على التوالي، أما نسب السوق فقد حصلت على المرتبة السادسة والأخيرة من حيث درجة تركيز محللي الائتمان عليها.

الفرض الفرعي الثاني: ينص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات التسويقية وتحديد قدرة العميل المصرفي على سداد القروض

تتضح البيانات الإحصائية الوصفية المتعلقة بالمؤشرات التسويقية المستخدمة من قبل البنوك التجارية اليمنية في التحليل الائتماني للعملاء المقترضين من خلال الجدول الآتي: الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات محور (المؤشرات التسويقية)

جدول رقم (7) المؤشرات التسويقية

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه العام	ترتيب الأهمية	P- Value	الدلالة
1	يعتبر حجم الحصة السوقية للعميل عاملاً مهماً في قرار منح القرض	4.15	0.89	83.04	موافق	1	0.00	دال
2	تنوع نشاطات العميل يؤثر إيجابياً على قرار منح القرض	3.76	1.04	75.21	موافق	4	0.00	دال
3	يقوم البنك بتحليل طبيعة وجودة منتج العميل طالب الائتمان ومدى الطلب عليه للموافقة أو لرفض طلب الائتمان	3.89	0.77	77.82	موافق	2	0.00	دال
4	يقوم البنك بتحليل درجة المنافسة والانتشار الجغرافي لمنتج العميل قبل الموافقة أو الرفض لطلب الائتمان	3.85	0.73	76.95	موافق	3	0.00	دال
	المتوسط للمحور	**3.91**	**0.54**	**78.26**	**موافق**		**0.00**	**دال**

يتضح من الجدول أعلاه أن الفقرة (1) التي مضمونها (يعتبر حجم الحصة السوقية للعميل عاملاً مهماً في قرار منح القرض) قد حصلت على درجة تحقق عالية بوسط حسابي (4.15)، وانحراف معياري (0.89)، حيث كان لها النصيب الأعلى من إجابات أفراد العينة، وقد حققت درجة تحقق (موافق) بنسبة (83.04 %) ، كما أن الفقرتين رقم (3، 4) قد حصلتا على درجة تحقق موافقة وبمتوسطات حسابية متقاربة (3.89، 3.85)، في حين حصلت الفقرة رقم (2) ومضمونها (تنوع نشاطات العميل يؤثر إيجابياً على قرار منح القرض) على أقل متوسط حسابي (3.76)، وبانحراف معياري (1.04) بدرجة تحقق موافقة بنسبة (75.21 %) .

وبشكل عام كانت أغلب فقرات المحور أقل من المتوسط ما عدا الفقرة (1). وعليه نجد أن أفراد العينة لا يرون أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات التسويقية وتسديد القروض.

الفرض الفرعي الثالث: ينص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الاقتصادية وتحديد قدرة العميل المصرفي على سداد القروض.

ولفحص هذا الفرض استخرج المتوسط الحسابي العام لإجابات المبحوثين للفقرات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية؛ حيث بلغ (3.87) وبانحراف معياري (0.59)، مما يعني أن البنوك اليمنية تستخدم هذه المؤشرات في التحليل الائتماني بدرجات مرتفعة. الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات محور (المؤشرات الاقتصادية)

جدول رقم (8) المؤشرات الاقتصادية

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه العام	ترتيب الأهمية	P- Value	الدلالة
1	تقليص حجم المشاريع ذات العلاقة بطبيعة عمل المنظمة تؤثر سلباً في مقدرة العميل المقترض على سداد التزاماته	3.78	1.07	75.65	موافق	7	0.00	دال

2	مدى التحديث التكنولوجي في أساليب العمل أحد العوامل الأساسية التي تؤخذ بعين الاعتبار في قرار منح القرض	3.85	0.87	76.95	موافق	6	0.00	دال
3	مدى توافر المواد الخام الضرورية للعملية الإنتاجية وتوافر المخزون من المواد يعد عاملاً أساسياً يؤثر في قرار منح القرض	4.00	0.97	80	موافق	3	0.00	دال
4	يقوم البنك بدراسة تأثير الظروف الاقتصادية السائدة على نشاط العميل	4.11	0. 80	82.17	موافق	2	0.00	دال
5	تعتبر الظروف الاقتصادية والسياسية من أهم المعايير في رفض أو قبول طلب الائتمان	4.22	0.76	84.34	موافق بشدة	1	0.00	دال
6	يقوم البنك برفع سعر الفائدة في الظروف السيئة	3.20	0. 91	63.91	محايد	8	0.15	دال
7	يستخدم البنك أساليب التخطيط والتنبؤ بالأوضاع الاقتصادية قبل الموافقة أو رفض طلب الائتمان	3.93	0. 80	78.69	موافق	4	0.00	دال
8	يقوم البنك بدراسة الوضع الاقتصادي المحيط بالعميل من حيث درجة المنافسة والتطور التكنولوجي ومدى تكيف العميل مع هذه المتغيرات	3.87	0. 93	77.39	موافق	5	0.00	دال
	المتوسط للمحور	**3.87**	**0.59**	**77.39**	**موافق**		**0.00**	**دال**

يتبين من الجدول السابق أن الفقرة (5) ومضمونها (تعتبر الظروف الاقتصادية والسياسية من أهم المعايير في رفض أو قبول طلب الائتمان) قد حصلت على درجة تحقق عالية، وذلك بوسط حسابي (4.22) وانحراف معياري (0.76)، حيث كان لها النصيب الأعلى من إجابات أفراد العينة، وقد حققت درجة موافقة بشدة بنسبة (84.34%) ، كما أن الفقرات رقم (1، 2 ، 3 ، 8 ، 4) حصلت على درجة تحقق موافقة وبمتوسطات حسابية متقاربة (3.78 –4.11)، وقد حصلت الفقرة رقم (6) ومضمونها (يقوم البنك برفع سعر الفائدة في الظروف السيئة) على أقل متوسط حسابي (3.20) وبانحراف معياري (1.07) بدرجة تحقق محايدة بنسبة (63.91%)، وهذا منطقي نظراً لأن سعر الفائدة مرتبط بسياسة البنك المركزي .

وبشكل عام كانت أغلب فقرات المحور أعلى من المتوسط؛ حيث بلغ عدد الفقرات التي حصلت على درجة تحقق (موافق بشدة) فقرة واحدة في حين حصلت بقية فقرات المحور على درجة موافقة (موافق) ما عدا فقرة واحدة حصلت على درجة تحقق (محايدة). وعليه نجد أن أفراد العينة يرون أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الإقتصادية وتسديد القروض.

الفرض الفرعي الرابع: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الوصفية (شخصية العميل) وتحديد قدرة العميل المصرفي على سداد القروض.

وقد استخرجت المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين عن فقرات الاستبانة المتعلقة بالمؤشرات الوصفية من خلال الجدول الآتي: المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين عن فقرات الاستبانة المتعلقة بالمؤشرات الوصفية.

جدول رقم (9) المؤشرات الوصفية لأفراد العينة

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه العام	ترتيب الأهمية	P- Value	الدلالة
1	يقوم البنك بتحليل المواصفات الشخصية لطالب الائتمان قبل الموافقة أو الرفض لطلب الائتمان	4.28	0.78	85.65	موافق بشدة	3	0.00	دال
2	يتم مراجعة حسابات العميل والاستعلام عن حساباته لدى البنوك الأخرى قبل إعطاء الموافقة لطلب الائتمان	4.50	0.89	90	موافق بشدة	2	0.00	دال
3	تعتبر سمعة العميل طالب القرض من العوامل المهمة في قبول طلب الائتمان	4.54	0.62	90.87	موافق بشدة	1	0.00	دال

4	قيام طالب الائتمان بإدارة مشروعه بنفسه وقدرته على إدارة المشروع مع توفر الخبرة له علاقة بالموافقة أو رفض طلب الائتمان	4.00	0.87	80	موافق	4	0.00	دال
المتوسط للمحور		**4.33**	**0.47**	**86.63**	**موافق بشدة**		**0.00**	**دال**

يتضح من الجدول أعلاه أن الفقرة (3) التي مضمونها (تعتبر سمعة العميل طالب القرض من العوامل المهمة في قبول طلب الائتمان)، حصلت على درجة تحقق عالية، وذلك بوسط حسابي (4.54)، وانحراف معياري (0.62)، حيث كان لها النصيب الأعلى من إجابات أفراد العينة، وقد حققت درجة تحقق موافقة بشدة بنسبة (90.87%)، كما أن الفقرات رقم (1 ، 2) حصلت على درجة تحقق موافقة بشدة، وبمتوسطات حسابية متقاربة (4.28 – 4.50)، كما أن الفقرة رقم (4) حصلت على درجة تحقق موافقة بنسبة (80 %)

بشكل عام كانت أغلب فقرات المحور أعلى من المتوسط؛ حيث بلغت عدد الفقرات التي حصلت على درجة تحقق (موافق بشدة) (عدد 3 فقرات) في حين حصلت فقرة واحدة فقط على درجة موافق.

وعليه نجد أن أفراد العينة يرون أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الوصفية (شخصية العميل) وتسديد القروض.

الفرض الفرعي الخامس: ينص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الأخرى (الضمانات، مشروعية غايات القروض)

تحديد أهلية العميل وقدرة العميل المصرفي على سداد القروض، وقد استخرجت المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين عن فقرات الاستبانة المتعلقة بالمؤشرات الأخرى، من خلال الجدول الآتي: الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية لمحور (المؤشرات الأخرى)

جدول رقم (10) المؤشرات الأخرى

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه العام	ترتيب الأهمية	P- Value	الدلالة
1	توافر الضمانات العينية عامل أساسي في قرار منح القرض	4.52	0.66	90.43	موافق بشدة	1	0.00	دال
2	من الضروري أن تكون قيمة الضمانات المقدمة أكبر من قيمة القرض المطلوب	4.50	0.78	90	موافق بشدة	2	0.00	دال
3	لا يؤثر أسلوب استخدام القرض من قبل العميل في قرار منح القرض	2.76	1.14	55.21	محايد	10	0.16	دال
4	تشكل الضمانات المقدمة من العملاء سببًا رئيسًا في قبول طلب الائتمان أو رفضه	4.02	0. 86	80.43	موافق	7	0.00	دال
5	يقوم البنك بدراسة الضمانات المقدمة من العميل ومدى قانونيتها وكفايتها قبل قبول أو رفض طلب الائتمان	4.48	0.75	89.56	موافق بشدة	3	0.00	دال
6	يطلب البنك من العملاء ضمانات إضافية كالمباني والآلات التي يتم رهنها لدى البنك	4.09	0. 91	81.73	موافق	6	0.00	دال
7	يعمل البنك على تجنب أو التقليل من منح القروض بضمانات شخصية	3.83	1.12	76.52	موافق	8	0.00	دال
8	مقدار السيولة للبنك تحدد مدى قبول أو رفض طلب الائتمان	3.65	1.02	73.04	موافق	9	0.00	دال
9	يقوم البنك دائماً بالموازنة بين الودائع ومدى إعطاء قروض للعملاء.	4.11	0.97	82.17	موافق	5	0.00	دال
10	يتأكد البنك من الغرض المطلوب يدخل ضمن الأغراض التي يمولها البنك طبعاً لسياسته الائتمانية	4.28	0.72	85.65	موافق بشدة	4	0.00	دال
المتوسط للمحور		**4.03**	**0.45**	**80.60**	**موافق**		**0.00**	**دال**

يتضح من الجدول أعلاه أن الفقرة (1) التي مضمونها (توافر الضمانات العينية عامل أساسي في قرار منح القرض) قد حصلت على درجة تحقق عالية، وذلك بوسط حسابي (4.52) وانحراف معياري (0.66)؛ حيث كان لها النصيب الأعلى من إجابات أفراد العينة، وقد حققت درجة تحقق موافقة بشدة بنسبة (90.43 %)، كما أن الفقرات رقم (2، 4 ، 5 ، 6 ، 7 ، 8 ، 9 ، 10) حصلت على درجة تحقق (موافقة بشدة ، موافقة)، وبمتوسطات حسابية متقاربة (3.65– 4.50)، في حين حصلت الفقرة (3) التي مضمونها (لا يؤثر أسلوب استخدام القرض من قبل العميل في قرار منح القرض) حصلت على أقل وسط حسابي (2.76) وبانحراف معياري (1.14) بدرجة تحقق محايدة بنسبة (55.21%) . وبشكل عام كانت أغلب فقرات المحور أعلى من المتوسط، حيث بلغ عدد الفقرات التي حصلت على درجة تحقق (موافق بشدة) (4) فقرات في حين أن هناك (5) فقرات من فقرات المحور حصلت على درجة تحقق (موافقة)، وحصلت فقرة واحدة على درجة تحقق (محايد). وعليه نجد أن أفراد العينة يرون أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الأخرى (الضمانات) مشروعية غايات القروض وتسديد القروض.

معلومات تتعلق بالبيانات المالية للعميل طالب الائتمان: الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات محور (معلومات تتعلق بالبيانات المالية للعميل طالب الائتمان).

جدول رقم (11) معلومات تتعلق بالبيانات المالية للعميل طالب الائتمان

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه العام	ترتيب الأهمية	P-Value	الدلالة
1	رأسمال العميل والقدرة على تشغيله	4.28	0.69	85.65	موافق بشدة	4	0.00	دال
2	الزيارة الميدانية لمنشأة العميل	4.22	0.81	84.34	موافق بشدة	5	0.00	دال
3	نوع القطاع الذي يعمل فيه العميل ودرجة المنافسة	4.07	0.61	81.30	موافق	7	0.16	دال
4	تطور حركة وأرصدة الحسابات للعميل والشيكات المرجعة	4.28	0. 75	85.65	موافق بشدة	4	0.00	دال
5	معلومات عن حسابات وتسهيلات مصرفية للعميل لدى بنوك أخرى	4.22	0.89	84.34	موافق بشدة	5	0.00	دال
6	المعلومات المتعلقة بمركزية المخاطر حسب ما يرد من البنك المركزي	4.37	0. 80	87.39	موافق بشدة	3	0.00	دال
7	دراسة التاريخ الائتماني للعميل يعتبر عاملاً مهماً في قرار منح القرض	4.39	0.80	87.82	موافق بشدة	2	0.00	دال
8	هل تطلبون معلومات مالية من الشركات طالبة الائتمان	4.50	0.75	90	موافق بشدة	1	0.00	دال
9	هل يشترط أن تكون المعلومات المالية مدققة ومرفقة بتقرير مدقق حسابات	4.09	0.81	81.73	موافق	6	0.00	دال
10	حدد مدى أهمية الاعتماد على المعلومات المالية اللازمة والمقدمة من الشركات لاتخاذ القرار الائتماني	4.09	0.76	81.73	موافق	6	0.00	دال
المتوسط للمحور		**4.25**	**0.50**	**85**	**موافق بشدة**		**0.00**	**دال**

يتبين من الجدول السابق أن الفقرة (8) التي مضمونها (هل تطلبون معلومات مالية من الشركات طالبة الائتمان) قد حصلت على درجة تحقق عالية، وذلك بوسط حسابي (4.50) وانحراف معياري (0.75)؛ حيث كان لها النصيب الأعلى من إجابات أفراد العينة، وقد حققت درجة تحقق موافقة بشدة بنسبة (90 %)، كما أن الفقرات من (1-10) حصلت على درجة تحقق (موافقة بشدة)، وبمتوسطات حسابية متقاربة (4.39- 4.09) ما عدا الفقرة رقم (3) التي مضمونها (نوع القطاع الذي يعمل فيه العميل ودرجة المنافسة) فقد حصلت على أقل وسط حسابي (4.07)، وبانحراف معياري (0.61) بدرجة تحقق موافقة بنسبة (81.3 %)، وبشكل عام حصلت أغلب فقرات المحور على درجة تحقق موافقة بشدة. وعليه نجد أن أفراد العينة يرون وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات تتعلق بالبيانات المالية للعميل طالب الائتمان وتسديد القروض . الفترة الزمنية للمعلومات المطلوبة

جدول رقم (12) الفترة الزمنية للمعلومات المطلوبة

الفترة الزمنية للمعلومات المالية التي تطلبونها	العدد	النسبة %
السنة الماضية	5	10.9
سنتان سابقتان	27	58.7

3سنوات	11	23.9
أكثر من 3سنوات	3	6.5
الإجمالـــــــي	**46**	**100**

يتبين من الجدول السابق أن أغلب أفراد العينة يطلبون معلومات مالية لفترة سنتين سابقتين وبنسبة **58.9%**، يليها فترة ثلاث سنوات بنسبة 23.9%، ويليها معلومات مالية للسنة الماضية وبنسبة 10.9 %في حين يطالب أقل أفراد العينة معلومات لأكثر من ثلاث سنوات وبنسبة 6.5 % . وعليه نجد أن المعلومات المالية المطلوبة لأغلب أفراد العينة هي لفترة سنتين سابقتين

شكل رقم (1) رسم بياني يوضح المعلومات المالية التي تطلبونها تتعلق بأي فترة

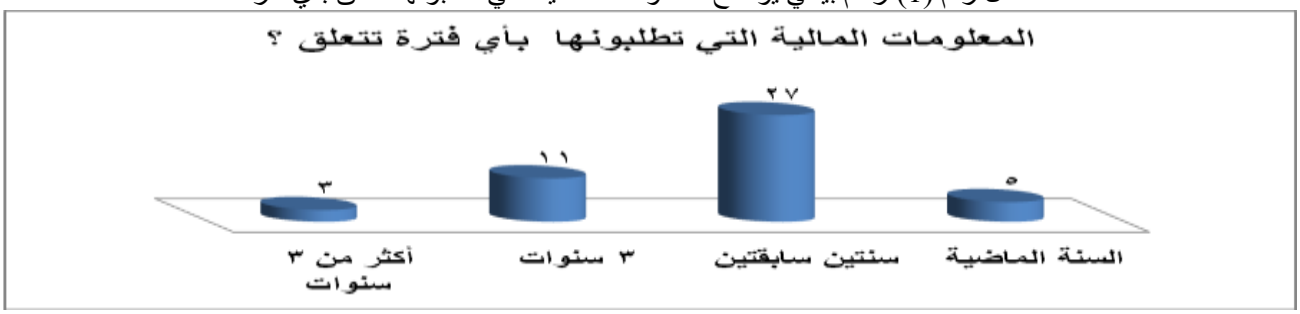

هل تأخذون المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية كما هي أم تقومون بالتحقق من صحتها؟

جدول رقم (13) المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية

كيفية أخذ المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية	العدد	النسبة%
نأخذها كما هي	8	17.4
نتحقق من صحتها	38	82.6
الإجمالـــــــي	46	100

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم أفراد العينة يقومون بالتحقق من صحة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية، وذلك بنسبة 82.6 % ، أما باقي أفراد العينة وبنسبة 17.4 % يقومون بأخذ المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية كما هي بدون أن يتحققوا من صحتها. وعليه نجد أن أفراد العينة يقومون بالتحقق من صحة البيانات المالية الواردة في القوائم المالية.

شكل رقم (2) رسم بياني يوضح كيفية أخذ المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية

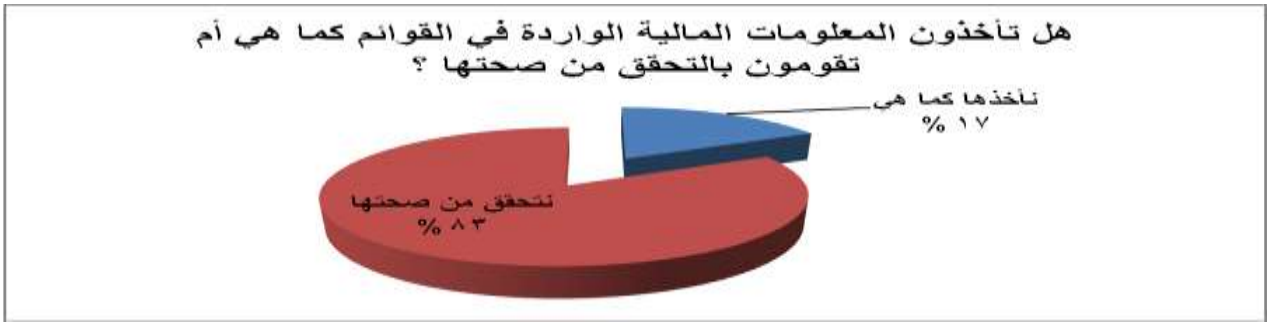

هل تعتمدون على التكلفة التاريخية أم تقومون بتعديلها للوصول إلى القيمة السوقية ؟

جدول رقم (14) كيفية الاعتماد على التكلفة التاريخية

كيفية الاعتماد على التكلفة التاريخية	العدد	النسبة
نعتمد على التكلفة التاريخية كما هي	29	63
نقوم بتعديلها	17	37
الإجمالـــــــي	46	100

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم أفراد العينة يعتمدون على التكلفة التاريخية كما هي وبنسبة 63 % في حين أن الأفراد الذين يقومون بتعديلها بنسبة 37 % وعليه نجد أن أفراد العينة يعتمدون على التكلفة التاريخية كما هي.

شكل رقم (3) رسم بياني يوضح كيفية الاعتماد على التكلفة التاريخية

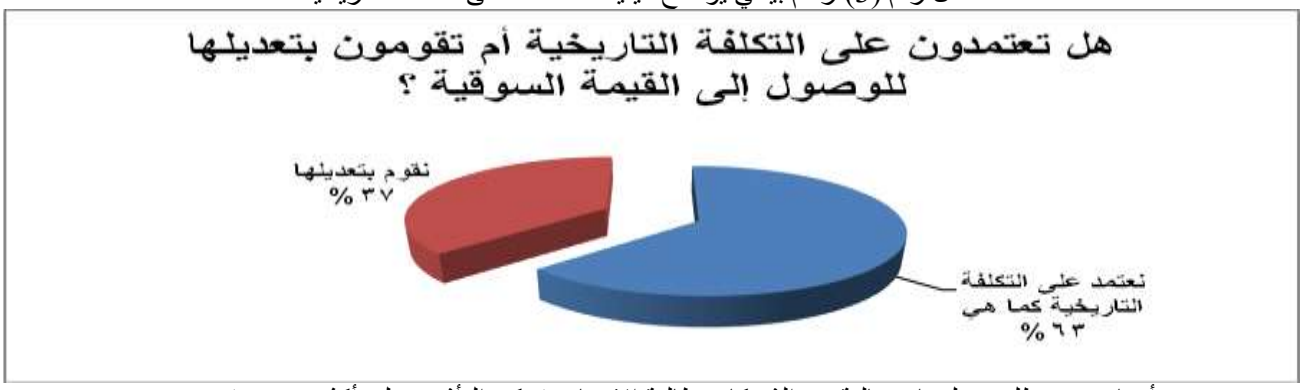

أسباب عدم طلب معلومات مالية من الشركات طالبة الائتمان (يمكن التأشير على أكثر من بند)

جدول رقم (15) الأسباب

الأسباب	العدد	النسبة%
لأن المعلومات المالية غير متاحة	17	20
لأن المعلومات المالية غير موثوق فيها	13	15.29
لأن المعلومات المالية غير كافية	26	30.59
لأن المعلومات المالية غير مدققة من مراجع الحسابات	21	24.71
لعدم قدرة موظف الائتمان على إجراء التحليل المالي	8	9.41
الإجمالـــــــي	**85**	**100**

من الجدول السابق يتضح أن معظم أفراد العينة يرجحون سبب عدم طلب معلومات مالية من الشركات طالبة الائتمان؛ وذلك بسبب أن المعلومات المالية غير كافية، فقد حصلت على نسبة30.59 % ، في حين أن المعلومات المالية غير مدققة من مراجع الحسابات حصلت على نسبة 24.71 %، أما المعلومات المالية غير متاحة فحصلت على نسبة 20 % ، ويليها المعلومات المالية غير الموثوق فيها بنسبة 15.29 %، وأخيراً لعدم قدرة موظف الائتمان على إجراء التحليل المالي بنسبة 9.41 % . وعليه نجد أن أفراد العينة في حالة كونهم لا يطلبون معلومات من الشركات طالبة الائتمان هذا بسبب عدة أسباب يمكن أن نرتبها حسب ما يلي :

1- لأن المعلومات المالية غير كافية.

2- لأن المعلومات المالية غير مدققة من مراجع الحسابات.

3- لأن المعلومات المالية غير متاحة.

4- لان المعلومات المالية غير موثوق فيها

5- لعدم قدرة موظف الائتمان على إجراء التحليل المالي.

نسبة استعادة الائتمان الممنوح للشركات لدى مصرفكم:

بالرجوع إلى إجابات المبحوثين تبين أن معظم المبحوثين قد تجنبوا الإجابة عن هذا السؤال لما لهذا السؤال من خصوصية أو كون الإجابة على مثل هذه الأسئلة غير مسموح به من قبل إدارة تلك البنوك؛

لذا تعذر على الباحث تحديد نسبة استعادة الائتمان الممنوح للشركات في المصارف عينة البحث .

مقترحات من أجل زيادة الاعتماد على التحليل الائتماني في البنوك اليمنية ودرجة أهميتها

الرقم	الفقرة	ترتيب الأهمية
1	زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين عبر التدريب والتعليم المستمر	2
2	تطبيق القوانين والتشريعات الصادرة وتفعيل المعايير والضوابط الرقابية للبنك المركزي اليمني	3
3	تعيين موظفين أكفاء قادرين على استخدام التحليل الائتماني	1
4	تشجيع مكاتب المراجعة والتدقيق على تحمل مسؤولياتهم الأخلاقية والمهنية	2

5	تشجيع العملاء المقترضين على استخدام حسابات منتظمة وتقديم قوائم مالية صحيحة وموثوق بها	1
6	تشجيع الجامعات اليمنية على الاهتمام بتدريس التحليل الائتماني في كليات الإدارة والاقتصاد	4

جدول رقم (16) ترتيب الأهمية

من خلال نتائج الإجابة تبين أن الفقرة رقم (3) التي مضمونها : (تعيين موظفين أكفاء قادرين على استخدام التحليل الائتماني)، والفقرة رقم (5) التي مضمونها : (تشجيع العملاء المقترضين على استخدام حسابات منتظمة وتقديم قوائم مالية صحيحة وموثوق بها)؛ قد حصلتا معًا على المرتبة الأولى من حيث ترتيب الأهمية، في حين حصلت الفقرة رقم (1) التي مضمونها : (زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين عبر التدريب والتعليم المستمر)، والفقرة رقم (4) التي مضمونها : (تشجيع مكاتب المراجعة والتدقيق على تحمل مسؤولياتهم الأخلاقية والمهنية) على المرتبة الثانية من حيث ترتيب الأهمية ، في حين حققت الفقرة رقم (2) ومضمونها : (تطبيق القوانين والتشريعات الصادرة وتفعيل المعايير والضوابط الرقابية للبنك المركزي اليمني) المرتبة الثالثة من حيث ترتيب الأهمية، في حين حققت الفقرة رقم (6) ومضمونها : (تشجيع الجامعات اليمنية على الاهتمام بتدريس التحليل الائتماني في كليات الإدارة والاقتصاد) المرتبة الرابعة والأخيرة من حيث ترتيب الأهمية .

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

أولًا - الاستنتاجات

1- إن إدارة التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية اليمنية لا تتخذ قرارات بمنح التسهيلات الائتمانية بصورة عشوائية؛ وإنما تعتمد على مجموعة من المؤشرات، مثل: المؤشرات المالية، والمحاسبية، والتسويقية، والاقتصادية، والأخرى التي ورد ذكرها في الدراسة. ويمكن القول إنه إذا كان قرار إعطاء القروض للعملاء ينطوي على درجة من المخاطرة، فإن إدارة القروض باعتمادها على هذه المجموعة من المؤشرات التقييمية أثناء إجراء التحليل الائتماني للبيانات المقدمة من العملاء إنما تحاول تقييم أهلية العملاء للحصول على القروض وتحديد قدرتهم على سداد القروض.

2- إن مجموعات المؤشرات المستخدمة في هذه الدراسة كانت تختلف من حيث أهميتها النسبية بين البنوك التجارية اليمنية فيما يتعلق بالتحليل الائتماني لتحديد مقدرة العملاء على سداد القروض، فقد حظيت المؤشرات الوصفية (شخصية العميل) بالمرتبة الأولى من حيث أهميتها النسبية في تقييم قدرة العميل على سداد القرض، تلاها في ذلك المؤشرات الأخرى (الضمانات، غايات القروض) كمؤشر توافر الضمانات العينية عامل أساسي في قرار منح القرض لما لها من أثر على قرار منح القرض. أما المؤشرات المالية والمحاسبية فقد حظيت بالمرتبة الثالثة من حيث أهميتها النسبية في تحديد قدرة العميل على سداد القروض. بينما حلت المؤشرات التسويقية والاقتصادية في المرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي.

3- أوضحت الدراسة أهمية التحليل الائتماني؛ كونه أحد الأدوات التي يجب أن يكون لدى المحلل المالي والائتماني القدرة والخبرة الكافية لاستخدامها، كما يجب على البنوك الاهتمام به في دراستها لطالبي الائتمان.

4- هناك علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين المؤشرات المالية والمحاسبية، المؤشرات التسويقية، المؤشرات الإقتصادية، المؤشرات الوصفية، المؤشرات الأخرى وقدرة العميل المصرفي على سداد القروض.

5- أظهرت الدراسة وجود آلية لدى بعض البنوك لدراسة مستوى المخاطر التي تحيط بطالبي الائتمان، يتم دراستها من خلال دراسة التاريخ الائتماني والوضع المالي والضمانات المقدمة من العميل؛ وذلك بهدف تحديد مستوى المخاطر، التي يترتب عليها عدم تمكن العميل من سداد التزاماته تجاه البنك.

ثانيًا- التوصيات:

1- ضرورة وجود مؤشرات تقييمية موحدة ونمطية تتضمنها السياسات الائتمانية في البنوك التجارية اليمنية، بحيث تستخدم في عملية التحليل الائتماني قبل اتخاذ قرارات منح التسهيلات الائتمانية، ويرى الباحث ضرورة اتباع البنوك للمؤشرات التقييمية ذات الأهمية النسبية العالية، كما أوضحتها الدراسة كالمؤشرات الوصفية والمؤشرات المالية والمحاسبية.

2- ضرورة دراسة محتوى السياسات الائتمانية في البنوك التجارية من وقت لآخر، وإجراء التغييرات المطلوبة عليها والتغييرات في البيئة المحيطة، وخاصة تلاؤمها مع التغييرات في التشريعات والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني.

3- ضرورة أن تولي إدارة البنوك التجارية الاهتمام بمتابعة القروض الممنوحة للعملاء، والتأكد من استغلال أموال القروض واستخدامها من قبل العملاء المقترضين في المجالات التي اتفق عليها مع البنوك.

4- ضرورة أن تقوم إدارة التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية بالتركيز على سمعة العملاء، والاستعلام عنهم بوسائل مختلفة ومن مصادر متنوعة، إضافة لتركيزها أيضًا على الضمانات المقدمة من العملاء من حيث أنواعها وقيمها ومشروعيتها، ومدى ملاءمتها للسياسة الائتمانية المتبعة في البنوك.

5- ضرورة التركيز أثناء إجراء التحليل الائتماني للعميل على دراسة كفاءة الإدارة ومستواها لدى العميل، وإجراء تقييم لخطط نشاطاته المستقبلية ومستوى نوعية الأصول المتوافرة لديه وكميتها، لما له من أثر في تحديد إمكانية المقترض على الاستمرار والتوسع في عملياته، مما يعكس قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه البنك.

6- على البنوك أن تحرص على اختيار موظفي أقسام القروض والاستثمار والقائمين على عملية التحليل المالي والائتماني لطلبات الائتمان بعناية فائقة، بحيث لا يقل مستوى التحصيل العلمي للعاملين عن مستوى البكالوريوس، والاهتمام باختيار تخصص العلوم المالية والمصرفية بصفته الكادر المؤهل بإعداد مثل هذه الدراسات.

قائمة المراجع والمصادر

أولًا- الكتب:

1- أرشيد، عبد المعطي وجودة، محفوظ (1999) ***"إدارة الائتمان"*** ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمّان.

2- الأفندي، محمد أحمد (2018) ***"الاقتصاد النقدي والمصرفي"***، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان.

3- بلعجوز، حسين (2009)" ***مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية"*** ، الطبعة الأولى، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.

4- حنفي، عبد الغفار وأبو قحف، عبدالسلام (1991)" ***الإدارة الحديثة في البنوك التجارية*** "، الدار الجامعية، بيروت.

5- الحيالي، وليد ناجي (2007) ***" التحليل المالي"***، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك.

6- الخضيري، محسن (1987) ***"الائتمان المصرفي"***، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

7- رمضان، زياد سليم وجودة، أحمد محفوظ (1996)" ***إدارة البنوك"*** الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان

8- الزبيدي، حمزة(2002) ***"إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"*** ، الطبعة الأولى ، دار الوراق للنشر، عمّان.

9- السيسي، صلاح الدين (2004)" ***قضايا مصرفية معاصرة"*** ، دار الفكر العربي، القاهرة.

10- الشيخ، فهمي مصطفى (2008) ***" التحليل المالي "*** الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين.

11- طارق، طه(2007) ***" إدارة البنوك في بيئة العولمة والإنترنت*** "، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

12- عبد الله، خالد أمين، (2002) ***" إطار إدارة المخاطر الائتمانية*** "، إصدارات الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مكتبة جامعة فيلادلفيا، الطبعة 1 عمان، الأردن.

13- عناد، مجذاب بدر(2010) ***" المدخل إلى الإدارة المالية والتحليل المالي*** " الطبعة الأولى ، دار جامعة ذمار للطباعة والنشر.

14- غنيم، أحمد (1999) ***" صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للمصرف*** " الطبعة الثانية، مطابع المستقبل، القاهرة.

15- فهمي، الشريفة بسنت أحمد (2005) ***" الائتمان وفلسفة الإقراض والتحليل المالي*** "، إصدارات الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية. عمان.

16- كراجة، عبد الحليم (2000) ***الإدارة والتحليل المالي***، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

17- لسلوس، مبارك (2004) ***التسيير المالي***، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

18- مطر، محمد (2010) ***"الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني"*** الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمّان.

19- هشام، جبر (2002) ***" إدارة المصارف الإسلامية "***، الطبعة الثانية، عمادة البحث العلمي بجامعة النجاح الوطنية – نابلس – فلسطين.

20- هندي، منير إبراهيم (2003) ***" الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر"*** الإسكندرية، المكتب العربي الحديث.

ثانيًا- المجلات العلمية:

21- عريوة محاد، وزغبة طلال (2018) ***دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية***، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد 5، الجزائر.

22- العمار، رضوان، قصيري، حسين (2013) ***دور التحليل الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي*** (دراسة ميدانية على المصرف التجاري السوري في محافظة اللاذقية، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 35، العدد 7، فلسطين.

23- فخاري، فاروق، سعيدي يحيى (2017) *دور أدوات التحليل الائتماني في تجنب مشكلة تعثر الائتمان البنكي*- دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، مجلة الوحدات للبحوث والدراسات، المجلد 10 العدد 1 جامعة غرداية الجزائر.

ثالثًا-الرسائل العلمية:

24- أبو الرب، أسامة خالد (2019) ***أثر التحليل الائتماني في قرار منح التسهيلات المصرفية في البنوك الكويتية***-بنك

الكويت الوطني "نموذجا، رسالة ماجستير، الجامعة الأكاديمية العربية، الدنمارك.

25- إنجرو، إيمان (2007) ***التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض*** – بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري كنموذج. رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا.

26- السوداني، زياد نجم (2019) ***أثر التحليل الائتماني على أداء أنشطة المصارف التجارية*** دراسة تحليلية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.

27- شرهان، أرفق محمد (2017) ***تأثير السياسة الائتمانية تجاه المنشآت الصغيرة في حجم النشاط المصرفي***-دراسة تحليلية قياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية جامعة ذمار، اليمن.

28- عيسى، حامد إبراهيم (2017) ***أثر استخدام مؤشرات التحليل الائتماني في تقليل المخاطر المصرفية***: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة النيلين السودان.

المراجع باللغة الإنجليزية:

29- Donald E . kieso & others , (2005) ***Intermediate Accounting*** , Eleventh Edition ,john willey& sons ltd , The Atrium , southeren gate , chichester , England.

30- Donald E . kieso & others ,(2005) ***Intermediate Accounting*** , Eleventh Edition ,john willey& sons ltd , The Atrium , southeren gate , chichester , England

31- Mash lab , Jihad : **Eighteen Credit Principles** ," Union of Arab Banks, March 2004

32- Mash lab , Jihad **: Eighteen Credit Principles** ," Union of Arab Banks, March 2004

33- www.4shared.com/document/5jl4ugoj/_html

34- www.Muflehakel.com